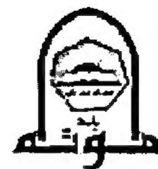


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

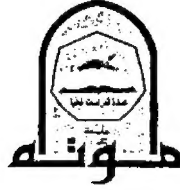
العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الأردن للفترة (1980-2002) دراسة قياسية

راضي محمد العضايله

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية

جامعة مؤتة، 2004

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

Ref:..................

Date:....................

الرقـم :...

التاريخ : ....هـ

الموافق: ....م

نموذج رقم (١٢)

إجازة رسائل جامعية

القسم:الاقتصاد

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب راضي محمد العضايلة والموسومة بـــ:

"العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الاردن للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) دراسة قياسية".

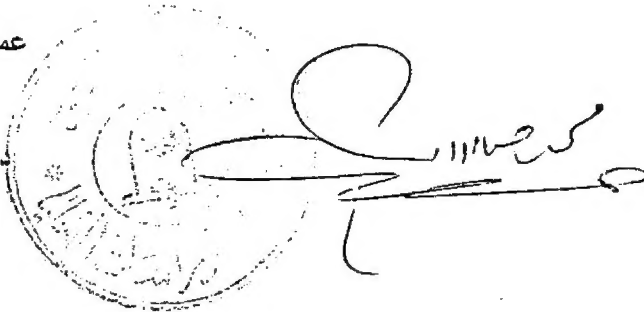
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد .

الاسم	التوقيع	التاريخ	
د. سعيد الطراونة		٢٠٠٤/٥/١١	مشرفا
أ.د. احمد القطامين		٢٠٠٤/٥/١١	عضوا
أ.د. محمد القريشي		٢٠٠٤/٥/١١	عضوا
د. بشير الزعبي		٢٠٠٤/٥/١١	عضوا

رئيس لجنة الدراسات العليا

عميد الدراسات العليا

أ.د. ذياب البداينـــة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــــــــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح أمي الطاهرة، و لأبي الحنون، ولزوجتي وأولادي تقي الدين، و تقى، وأخواني وأخواتي، ولمن له حق علي.

راضي محمد العضايله

الشكر والعرفان

أود أن أعبر عن خالص شكري، وعظيم امتناني لمشرفي ورئيس لجنة المناقشة الدكتور سعيد الطراونة، لتشجيعه ومساعدته، وتوجيهه، ودعمه لي خلال تنفيذ هذه الرسالة، وكذلك أ شكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد القريشي الدكتور أحمد القطامين والدكتور بشير عبد الرازق، لنصحهم وتوجيههم، والشكر موصول لكل من أسهم في تنفيذ، ودعم هذه الرسالة، وأخص بالذكر السيدة أحلام علي عزيز خبيرة التأمين في الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وكافة العاملين في الاتحاد وخاصة قسم المكتبة كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمن قام بطباعة الرسالة السادة: رامي العضايله، خالد الدغيمات، و راضي العضايله، ولمن قام بمراجعتها لغوياً السيدة عبير الصرايره.

وأخيراً وليس أخراً الشكر، والتقدير لوالدي، و لأم أحمد و لزوجتي، وأولادي وأخواني، وأخواتي لحبهم، ودعمهم الكبير لي لإنجاز هذه الرسالة، ولكافة العاملين في قسم المستودعات في شركة البوتاس العربية.

راضي محمد العضايله

فهرس المحتويات

قائمة الجـــداول

الملخص

العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الأردن للفترة (1980-2002)

دراسة قياسية

راضي العضايلة

جامعة مؤتة، 2004

تهـدف الدراسة إلى تحديد الأثر الكلي لحجم الأقساط المقبوضة من قبل شركات التأمين، حجم التعويضات المدفوعة من قبلها، حجم استثماراتها، إنتاجيتها، و نسبة تركز سوق التأمين الأردني لأكبر أربع أو ثمان شركات تأمين عامله فيه على ربحية شركات التأميـن فـي الأردن خلال الفترة (1980-2002) كما تهدف إلى توصيف سوق التأمين الأردنـي مـن خلال استعراض أهم ميزاته وخصائصه، وبيان فيما إذا كانت شركات التأمين في الأردن تعتمد في تحقيق أرباحها على الأقساط المحصلة بشكل رئيس أم على الاستثمارات، وقد استخدمت الدراسة نموذج قياسي لتحديد طبيعة أثر هذه العوامل على ربحـية شركات التأمين في الأردن حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير نموذج الدراسة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن حجم الأقساط المقبوضة، حجم الاستثمارات والإنتاجية تؤثـر إيجابـاً على ربحية شركات التأمين، بينما كان حجم التعويضات المدفوعة ذا أثراً سـلبياً علـى ربحيتها، متفقةً بذلك مع النظرية الاقتصادية، أما نسبة تركز السوق سواء أكانت لأربع أو ثمان شركات عامله في سوق التأمين الأردني، فقد بينت النتائج أنها ذات أثـر سـلبي علـى ربحية شركات التأمين مخالفة بذلك النظرية الاقتصادية كما أظهرت النـتائج اعتماد شركات التأمين على أقساطها المقبوضة بشكلٍ أكبر من حجم استثماراتها في تحقيق أرباحها.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات منها إعادة النظر في السياسة الاستثمارية لشركات التأمين، وتشجيع الاندماجات بين شركات التأمين ذات الربحية المنخفضة والتوسع في البرامج التأمينية المختلفة، ونشر الوعي التأميني بين المواطنين.

Abstract

Factors that affect the profitability of insurance companies in Jordan, during the years (1980 – 2002)

Radi – Al-adaileh

Mu'tah University, 2004

This study aims at determining the nature of factors and variables that affect the profitability of insurance companies in Jordan during the years (1980 – 2002), and the nature of this effect; it also aims at describing the Jordanian insurance sector and browsing its major characteristics.

In addition to that, it tries to decide whether those companies mainly depend on constricted premium or on investment in attaining its profit econometric model was used to determine those factors and the nature of its effect on the profitability of insurance companies in Jordan

OLS method was used in estimating the econometric model of the study by using aggregation data for all insurance companies working in Jordan, cross section and data on company level.

The study shows that the size of constricted premium, investments and productivity has positively affected the profitability of insurance companies, whereas the size of paid compensations has negative effect on its profitability compatible with the economic theory. But regarding the concentration ratio the study has showed that it has negative effect on the companies controverting with the economic theory .The study has also displayed the dependence of insurance companies on their constricted premium rather than on the size of their investments, in attaining their profit .

The study has come out of several recommendations, one of them is to review the investment policy of insurance companies, encourages consolidation between companies of low profits and finally broadening in actuarial programs especially life assurance and health insurances and spreading actuarial awareness among people .

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

يعد التأمين واحداً من العناصر الرئيسة التي يقوم عليها أي اقتصاد وذلك من خلال تعاملهُ مع المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني من موقع تقويتها وتعزيزها من خلال الضمان الذي يوفره لها، هذا فضلاً عن توفيره موارد استثمارية، تصب في الاقتصاد القومي مما ينعكس إيجاباً على أدائه ونموه (مديرية مراقبة أعمال التأمين، 1996).

ينظر للتأمين على أنه مرآة لمدى التقدم الإنساني، والحضاري ومظهر من مظاهر التمدن، حيث أن التأمين، يعد جانباً من جوانب التضامن، التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد، كما أنه يستند على وعي المجتمع، و ثقافته و ما هذه وتلك إلا دلالة على تقدم وتحضر وتمدن المجتمع.

وفي الأردن يواجه سوق التأمين الأردني، العديد من التحديات على مختلف الصُعد المحلية، والدولية، فهناك المنافسة الحادة محلياً بسبب الازدحام الكبير في عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين والذي يعد سوقاً صغيراً نسبياً، مما ينعكس على أداء، وربحية هذه الشركات، وقلة الوعي التأميني لدى المواطنين وعدم توفر الكادر الفني المؤهل لممارسة النشاط التأميني، هذا من جانب، ومن جانب أخر هنالك التحديات الدولية والمتمثلة في عولمة الاقتصاد، التكتلات الاقتصادية انفتاح الأسواق، تكنولوجيا الاتصالات، و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (الإتحاد الأردني لشركات التأمين،1997-1998).

وإزاء هذه التحديات فإن على قطاع التأمين تطوير طاقاته، ورفع مستواها بمختلف أشكالها البشرية (القوى العاملة)، المالية والتقنية، حتى يكون نداً كفؤاً للأسواق التأمينية المتطورة، يؤثر بها وتؤثر فيه.

1.2 خلفية الدراسة:

1.1.2 مفهوم التأمين:

عُــرف التأميــن مــن زوايــا، وجوانــب مختلفة، فقد كان محط اهتمام القانونيين والاقتصاديين، تالياً بعض هذه التعريفات:

1- التأميــن عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مــبلغ بســيط مــن المال، يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له لهيئات مختصة تسمى هيئات التأمين، والتي تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها وذلك بأن تدفع تعويضاً عن الأضرار، أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجــب عقد ينظم العلاقة بين هيئة التأمين والمؤمن له يسمى عقد، أو بوليصة التأمين(رمضان، 1984).

2- التأمين "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه، أن يؤدي إلى المؤمن له، أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر فــي حال وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك في نظير قسط أو أي دفعه مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " (عبد الله، 1980).

3- التأميــن " نظــام اجتماعــي يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن، والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها "(عبد الله، 1980).

4- التأميــن" وســيلة أو جهــاز لإزالــة حالة عدم التأكد الملازمة لكافة الأنشطة الاقتصادية "(k.h.borch, 1992).

والحقيقة أنه مهما اختلفت، وتنوعت تعريفات التأمين، إلا أنها تتفق في الجوانب الآتية: (الهانسي، د.ت)

1- أن التأمين أسلوب منظم للتعاقد بين الأطراف لتحويل الأخطار.

2- أن كل طرف عليه تعهد محدد تجاه الطرف الأخر.

3- توزيع الخسارة المالية المحتملة على عدد كبير من الأشخاص، أو الممتلكات أو الاثنين معاً.

1.2.2 نشأة التأمين وتطوره:

نشـــأ التأمين قديماً مع ظهور فكرة التعاون، ثم تطور بتطور حياة الإنسان إلى أن تـــبلورت نظرياته الحديثة، بالشكل الذي هو عليه الآن، إلا أن عملية تحديد زمان ومكان لنشأة التأمين، تكاد تكون عملية صعبة ذلك أن التأمين لم يظهر كحزمة واحدة كمـــا نعرفه اليوم، بل كان ظهوره تدريجياً، و كان أول ما ظهر منه التأمين البحري ومـــن ثم التأمين من الحريق، ومن بعده التأمين على الحياة، ثم توالى ظهور الأنواع الأخـــرى للتأمين تباعاً، لذا فإن عملية تتبع نشأة التأمين وتطوره تتم من خلال تتبع نشوء وتطور أنواعه المختلفة، وهذا ما ستنتهجه هذه الدراسة.

أولاً: نشأة التأمين البحري.

يعـــدا لتأميـــن البحري من أقدم أنواع التأمين (Mishra, 1999) وذلك لارتباطه بالـــتجارة البحرية، والنقل البحري، وقد عُرفت صوراً للتأمين في العصر القديم فقد عَـــرف البابليين، والفينيقيين التأمين عن طريق ما يسمى بعقد القروض على السفن (Bottomry contract) " حيـــث يقـــوم أحد المقرضين بالإقراض على السفينة، أو حمولـــتها، أو الاثنين معاً بفائدة عالية، فإذا هلكت، أو تلفت الأشياء الضامنة للقرض بســـبب الأخطار البحرية، يسقط حق المقرض في المطالبة بالقرض والفوائد، إذ أن القـــرض، ومـــا يســـتحق عليه من فوائد، ما هي إلا مقدار التعويض اللازم لتغطية الخســـارة، أمـــا إذا وصـــلت السفينة وما عليها من بضاعة سالمة دون أن تتعرض لأخطار البحر، وجب على المقترض رد قيمة القرض بالفائدة في هذه الحالة ".

وإذا كانـــت البضـــاعة هـــي المؤمـــنة، فيســـمى حينـــئذ العقد عقد البضاعة Respondentia bond (R. mehr & T.Rose , 1985)، كمـــا وردت نصـــوص فـــي شـــريعة حمـــو رابي يُستدل منها على موجودية التأمين بصورة أو بأخرى، فقد ورد أنـــه " يســـتطيع الـــبحارة، أن يتفقوا فيما بينهم على أنه إذا فقد أحدهم سفينته ستشـــيد له سفينة أخرى أما إذا فقدها بسبب خطئه، فلا يحق له المطالبة بغيرها " ومـــا هذه الحالة إلا صورة من صور التأمين (عبد الباقي،1990)، والحقيقة أن فكرة التأميـــن ترتـــبط بتجار اللومبارديين (Lombardy)، حيث يُعتبروا هم أول من نشر فكـــرة التأميـــن حيث نزحوا من إيطاليا إلى فرنسا، ومنها إلى إنجلترا ناقلين معهم

هـــذه الفكرة لدرجة أن سمي أحد شوارع لندن باسمهـــم (Lombard Street) وذلك بســـبب تواجـــد أعـــداد كبيرة من تجار اللومبارديين الذين كانوا يمار سون التأمين البحري في ذلك الشارع (Mishra,1999).

وقد ظهر التأمين البحري على شكل تشريع في برشلونة عام 1435 م، إلا أنه لم يظهر على شكل قانون، إلا في القرن السادس عشر في فرنسا، وفي عام(1601) ظهـــر فـــي إنجلترا أول قانون للتأمين البحري، أطلق عليه قانون إليزابيث، و في عام(1688) اجتمعت جماعة اللويدز في مقهى خاص بها على نهر التيمس في لندن حيـــث مارست به معاملات التأمين على السفن، وإبرام عقود التأمين البحرية، حيث كـــان التأمين يتم فردياً وليس على نطاق الجماعة، حيث كان التجار يقوموا بالتأمين علـــى مسؤوليتهم الخاصة وبضمان ممتلكاتهم الخاصة، ثم تطورت هذه الجماعة إلى أن أصبحت هيئة قانونية، لها اعتبارها تمارس نشاطها التأميني بموجب القانون.

ثانياً: نشأة التأمين على الحريق.

بـــدأ التأميـــن على الحريق، بصورة عملية في انجلترا، بعد حريق لندن الكبير عـــام(1666)م، حيث أتى ذلك الحريق على حوالي(85%) من منازل لندن، ودمر ممتلكات بحوالي عشرة ملايين جنية إسترليني، مما لفت الانتباه إلى ضرورة وجود مؤسســـات لمكافحة الحريق، وبعد ذلك تطور ظهور التأمين على الحريق فقد أسس أول مكتـــب للحـــريق في سنة(1680)م ثم تأسس مكتب اليد بيد في عام (1696)م وفـــي عـــام(1710)م تأسســـت شركة الشمس للحريق، ثم نشأ بعد ذلك مكتب تأمين الحريق الاتحادي في عام 1714م (عبد الباقي فالح وآخرون، 1990).

وقـــد كـــان للـــثورة الصناعية، في القرن الثامن عشر تأثيرًا كبيراً في تطوير التأميـــن على الحريق، وذلك بسبب ظهور العديد من الصناعات والتي كانت تتطلب توافر مواد أولية، مما أظهر الحاجة إلى وجود مخازن واسعة، تحفظ فيها هذه المواد وللحفـــاظ علـــيها كانت هذه الصناعات تقوم بالتأمين عليها، كما أدى ظهور صناعة السفن إلى تطور التأمين على الحريق بسبب تعرضها للحريق.

ثالثاً: نشأة التأمين على الحياة.

ظهــر التأمين على الحياة في إنجلترا في القرن السادس عشر، وقد كانت أول بوليصة للتأمين على الحياة لشخص يدعى (وليم جوينز) وهو أحد سكان لندن في عام 1653م، وقــد مــارس مالكــي الســفن التأمين على الحياة، حيث كانوا يؤمنوا على البضائع المحملة في سفنهم، وعلى قباطنة تلك السفن، ثم امتد التأمين ليشمل التأمين على حياة الركاب.

ويعتقد البعض أن التأمين على الحياة، نشأ من خلال فكرة التعاون وتطور حياة الإنســان (عــبد الله ،1980) حيــث كانت هنالك جمعيات تقدم المساعدات والإعانات للأسر التي تفقد أموالها، أو أحد أفرادها، إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافيه لحماية تلــك الأســر، ممــا لفــت الانتــباه إلى ضرورة إيجاد طريقة أخرى تكفل حمايتها وتعويضــها فــي حالة فقدانها لأحد أفرادها من هنا ظهرت فكرة التأمين على الحياة وظهــرت مؤسسات متخصصة تؤدي هذه الخدمة ، وقد ظهرت أول شركة للتأمين علــى الحياة في فرنسا عام (1787)م ، ثم تطورت هذه المؤسسات إلى الشكل الذي نعرفه اليوم.

رابعاً: نشأة الأنواع الأخرى للتأمين.

يعــتقد أن الأنواع الأخرى للتأمين، قد ظهرت أبان الثورة الصناعية في أواخر القــرن التاسع عشر (Mishra, 1999)، كالتأمين على الحوادث التأمين ضد الخيانة تأمين المسؤولية المدنية و تأمين السرقة، ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظهــرت أنواع أخرى من التأمينات، فقد ظهرت التأمينات الاجتماعية تأمين إصابات العمــل تأميــن الحوادث الشخصية في القرن العشرين، وبشكل عام يمكن القول أن مجــال التأمينات العامة، يزداد بتقدم المجتمع، وتطوره، ومما يجدر ذكره أن العرب قــد عَرفوا التأمين بصورة أو بأخرى، فقد ذكر أبن خلدون في مقدمتة، أن العرب عَــرفوا تأمينات الممتلكات (عبد الله، 1980) حيث كان أعضاء القافلة التجارية، يتفقوا فــيما بينهم في رحلتي الشتاء والصيف على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة مــن أرباح التجارة الناتجة عن تلك الرحلة، حيث يدفع كل عضوا منهم، بحسب ما

حققه من أرباح كما يشمل الاتفاق أيضاً على تعويض من تبور تجارته منهم وما هذه إلا صورة من صور التأمين.

1.2.3 التأمين والنواحي الاقتصادية والاجتماعية.

يلعب التأمين دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية لأي بلد وتتجلى أهميته في أن نتصور ما يمكن أن يحدث في غيابه، فبدونه سيتوقف كثير من المشاريع الصناعية، التجارية والخدمية، مما ينعكس سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية (بدراوي، 1993)، ويمكن استعراض أثر التأمين على النواحي الاقتصادية، والاجتماعية على النحو الأتي:

أولاً: دور التأمين في الاقتصاد

1- **المساعدة على استقرار المشروعات من حيث الأموال والعاملين.**

يعمل التأمين على تعويض أصحاب المشروعات، التي تتعرض للأخطار مما يعني خفض تمويل هذه المشروعات، حيث يساعد هذه المشروعات في عدم اقتطاع مبالغ طائلة من أموالها لمواجهة الأخطار والخسائر المحتملة، مما يوفر الاستقرار والطمأنينة للمشروعات ويوفر التأمين الاستقرار للعاملين في الشركات، وذلك من خلال أنواعه المختلفة، التي تغطي العاملين في حال تعرضهم للخطر، وضمانه لحقوقهم، كتأمينات الحياة، التأمينات الصحية و إصابات العمل.

2- **تسهيل عمليات الائتمان والاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية**

يعمل التأمين على تسهيل عمليات الائتمان، من خلال تشجيع المقرضين على الإقراض، وذلك بتقديمه الضمانات الكافية للمقرضين، مما يساعد على تدعيم الثقة التجارية، بالإضافة لتوفيره لأموال طائلة، يمكن إقراضها للمستثمرين واستخدامها في تمويل العديد من المشروعات الاقتصادية (بدراوي، 1993).

3- **يساعد التأمين في حل بعض المشكلات الاقتصادية.**

يساعد التأمين على حل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتضخم وذلك من خلال تجميعه لرؤوس أموال كبيرة من مبالغ صغيرة يمكن استخدامها في الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وخلق فرص عمل

جديدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يساعد على سحب أو امتصاص النقود من التداول مما يؤدي إلى تقليل عرض النقد، وضبط الإنفاق الاستهلاكي.

4- **يشجع التأمين على الادخار.**

يشـــجع التأمين على الادخار المنتظم، بسبب أقساطه المنتظمة حيث أن الادخار لدى البنوك التجارية اختياري، وقد لا يكون منتظماً، كما أنه في التأمين لا تكون هـــناك حـــرية في سحب قسط التأمين، كما هو الحال في الإيداعات لدى البنوك الـــتجارية، و خير مثال على ذلك التأمين على الحياة إذ يعد التأمين على الحياة أحد أشكال الادخار (k.h.borch, 1986).

5- **ضخ مبالغ كبيرة في الاقتصاد الوطني.**

يضـــخ التأميـــن مبالغ كبيرة في الاقتصاد الوطني، من خلال نشاطاته المختلفة والمتمثلة بالمصاريف الإدارية كالرواتب والأجور ومخصصات ضريبة الدخل ورسوم الجامعات، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، هذا فضلاً عن استثماراته المختلقة.

ثانياً: دور التأمين في الحياة الاجتماعية:

يؤدي التأمين الوظائف الاجتماعية التالية(رمضان، 1984):

1- يعمل على تخفيف وطأة وآثار الحوادث، وذلك بالتركيز على عوامل الوقاية من الأخطار.

2-حمايـــة الأسرة، وتقديم العون لها في حالة وفاة رب الأسرة، أو معيلها وذلك عن طريق التأمين على الحياة.

3- يوفـــر جـــواً من الهدوء، والراحة، والطمأنينة في كل زمان، مما ينعكس على الشعور النفسي للأفراد، والأسرة.

4- يحافظ على ممتلكات المجتمع، وذلك من خلال تعويضه للخسائر التي يتعرض لها المجتمع، سواء أكانت خسائر مادية، وذلك عن طريق التأمينات العامة أو خسائر بشرية عن طريق التأمينات على الحياة.

1.3 مشكلة الدراسة:-

تنــبع مشكلة الدراسة من تأثير شركات التأمين على الاقتصاد الوطني و يرتبط هــذا التأثــير بمدى ربحية شركات التأمين، إذ تتأثر أرباح شركات التأمين بالأقساط المحصــلة من المؤمن لهم، والتعويضات المدفوعة لهم من جانب، ومن جانب أخر تتأثر هذه الأرباح باستثمارات شركات التأمين للأموال المحصلة من الأقساط، وكلا الجانبيــن يؤثران في النشاط الاقتصادي، إذ أن قيام شركات التأمين بزيادة الأقساط المحصــلة مــن أجــل زيادة الأرباح كما حصل في الأردن مؤخراً يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، لأنه يرفع من كلفة التأمين، كما أن قيام شركات التأمين باستثمار موجوداتها لا يؤدي فقط إلى زيادة أرباحها، بل إلى تعميق النشاط الاقتصادي.

من هنا فأن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على السؤالين الآتيين:

ما هي العوامل والمتغيرات التي تؤثر في ربحية شركات التأمين في الأردن وما هي طبيعة ذلك الأثر ؟.

هــل تعــتمد شركات التأمين في تحقيق أرباحها على الأقساط المحصلة بشكل رئيس أم على الاستثمارات ؟.

1.4أهمية الدراسة:

تسـتمد هــذه الدراسة أهميتها من حقيقة أنها تعد واحدة من الدراسات التطبيقية القلــيلة التي تجرى على قطاع التأمين في الأردن، وتنبع أهميتها على نحو خاصمن أهمية قطاع التأمين للاقتصاد الأردني، حيث يؤدي قطاع التأمين الكثير من الوظائف الهامة للاقتصاد الوطني، نذكر منها على سبيل المثال العمل على خفض كلفة تمويل المشــروعات، وذلــك بتخفيض الاحتياطيات الكبيرة التي يتخذها المستثمر لمواجهة حالات الطوارىء والأخطار المستقبلية.

كمــا يعمــل على توفير الحماية التأمينية للأفراد، والأسر، ورجال الأعمال من المخاطــر، والخســائر المحــتملة، هــذا فضلاً عن مساهمته في تجميع المدخرات وتوفــيرها كمصــادر لــتمويل مجالات الاستثمار المختلفة، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

1.5أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة على نحو رئيس إلى ما يلي:

أولاً : التعريف بالإطار العام للتأمين، ونشأته وتطوره.

ثانياً: دراسة سوق التأمين الأردني من حيث هيكله، وأهم مميزاته وخصائصه وأثر التطورات الاقتصادية عليه.

ثالثاً : صياغة وتقدير دالة ربحية شركات التأمين في الأردن.

رابعاً: الخروج ببعض الاستنتاجات، والتوصيات التي من الممكن الاستفادة منها في تطوير صناعة التأمين في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري:

تأتِ الأرباح في شركات التأمين، في العادة من مصدرين: الأول أرباح ناتجة عــن العمل التأميني، و الثاني أرباح ناتجة عن استثمارات شركات التأمين في أوجه الاســتثمارات المختلفة، كاستثمارات عقارية ودائع لدى البنوك، محافظ مالية (مديرية مراقبة أعمال التأمين،1996) وتلعب عوائد استمارات شركات التأمين دوراً كبيراً في اســتمرارية، وبقاء هذه الشركات في سوق التأمين، حيث قد تحقق شركات التأمين خســائر من العمل التأميني، إلا أنها تستمر في مزاولة نشاطها التأميني، وذلك بسبب أنها تحقق أرباح، أو عوائد نتيجة استثماراتها المختلفة ويتبين ذلك من نتائج أعمالها حيث يلاحظ نمو في حقوق المساهمين وتوزيع الأرباح وتصنف الأرباح في شركات التأمين إلى ثلاثة أنواع :

1- الربح الإجمالي:

يعــرف بأنــه الفــرق ما بين إجمالي الأقساط المتحققة، وإجمالي التعويضات المدفوعــة، لكــن لا يتبين من خلال احتسابه، حقيقة أداء شركات التأمين؛ أي هل حققــت أرباح، أم تكبدت خسائر، ولهذا تقوم شركات التأمين عادة بحساب ما يسمى بالربح الفني.

2- الربح الفني:

ويعــرف بأنه الربح المتحقق من العمل التأميني، الذي تمارسه شركات التأمين وبــدون إضــافة عوائد الاستثمارات إليه، وفي الغالب يحسب كصافي ربح، وليس كإجمالي ربح.

ويحسب الربح الفني من خلال المعادلة التالية:

صــافي الــربح الفني = الربح الإجمالي – [احتياطي ادعاءات تحت التسوية (أخــر المــدة – أول المــدة) + احتياطي أخطار سارية (أخر المدة – أول المدة) +قساط فائض الخسارة + عمولات مدفوعة] + عمولات مقبوضه.

ويبين هذا النوع من الأرباح، نتيجة العمل التأميني الذي تمارسه شركة التأمين أي هل حققت أرباح أم تكبدت خسائر.

3- صافي الربح:

ويعرف بأنه الربح، أو العائد النهائي من العمل التأميني ومن عوائد الاستثمارات النهائية، ويحسب من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح = صافي الربح الفني + إيرادات أخرى - مصاريف إدارية وعمومية.

وتتأثر ربحية شركات تأمين بجمله من العوامل منها:

أولاً: الإنتاجية.

حظيت الإنتاجية باهتمام واسع من قبل الحكومات، والمنشآت على حد سواء فقد أدركت الحكومات أهمية زيادة الإنتاجية في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وتوفير الخدمات الاجتماعية الصحية والثقافية وكذلك دورها في تحسين ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة الإنتاجية تساعد المنشآت على تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يساعد على تنشيط التصدير للخارج وهذا يعني الحصول على المزيد من العملات الصعبة الأمر الذي ينعكس على ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل وقد عبر الطيب الحضيري عن أهمية زيادة الإنتاجية بقوله: "... إنها المفتاح الوحيد للتقدم والرخاء، ومجتمع الرفاهية، ومن أنها المدخل الرئيس إن لم يكن الوحيد للارتقاء بمجتمعات البلدان النامية والانتقال بنظمها الاقتصادية، والاجتماعية من حالة التخلف، والضعف إلى طريق التقدم والانطلاق والرخاء."(العلي،1983).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الإنتاجية تساعد على تعظيم الفائض الاقتصادي المتحقق للمنشأة، مما يساعد في تخفيض الكلفة وبالتالي زيادة الأرباح، وتمتلك الشركة عدة أدوات، أو وسائل تستطيع من خلالها أن تحسن إنتاجيتها وقد بين(jerry hamlin)(Lawrence, 1992) بعض هذه الوسائل، والتي نذكر منها تدريب المشرفين، تبسيط إجراءات العمل إعادة تصميم العمل وإثراءه وضع برامج، وخطط لتحفيز العاملين ووضع برامج لتخفيض الكلفة.

العوامل المؤثرة على الإنتاجية.

هـــناك تبايـــن، وعدم اتفاق بين الاقتصاديين، الإداريين، و الباحثين حول تحديد وتصـــنيف العوامـــل المؤثـــرة على الإنتاجية، و دون التوسع والدخول في كثير من التفاصـــيل حـــول ذلـــك الاختلاف، والتباين لأن ذلك ليس من أهداف هذه الدراسة ســـنكتفي باستعراض هذه العوامل من وجهة نظر مكتب العمل الدولي(العلي،1983) حيث تم تصنيف هذه العوامل إلى ثلاثة مجاميع رئيسيه، وهي على النحو الأتي:-

1- مجموعة العوامل الفنية، وتشتمل على العديد من العوامل منها درجة التكامل في الإنتاج، حجم الإنتاج واستقراره، الترتيب الداخلي للآلات ونسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة، وغيرها.

2- مجموعـــة العوامـــل العامة، وتشتمل على الظروف الجوية، التوزيع الجغرافي للموارد نسبة القوى العاملة إلى حجم السكان، توافر مراكز البحث العلمي، ونشر نتائج البحوث والدراسات العلمية.

3- مجموعـــة العوامل البشرية، وتشتمل على العلاقة بين الإدارة والعاملين الأحوال النفســـية، والاجتماعـــية للعمل، تركيب القوى العاملة دور النقابات والتنظيمات العمالية، و الأجور التشجيعية (مبارك،1990).

طرق قياس الإنتاجية الجزئية.

أن قياس الإنتاجية الجزئية يحتل أهمية كبيرة، فمن خلاله يتم التعرف على حجم عنصر الإنتاج الذي يتطلبه تحقيق مستوى الإنتاج المرغوب، هذا فضلاً عن أنـــه يبين فاعليه الاقتصاد بقطاعاته المختلفة في استغلال موارده المتاحة، ويمكن قياس الإنتاجية الجزئية بإحدى الطريقتين الآتيتين (الراوي،1980) :-

1- الطـــريقة الطبيعـــية: تعـــبر هـــذه الطريقة عن العلاقة بين حجم الإنتاج مقاساً بـــالوحدات العدديـــة (متر، طن، قطعة)، وحجم عنصر الإنتاج مقاساً بالعدد أو الطن.

ورياضياً يعبر عن الإنتاجية حسب هذه الطريقة على النحو التالي:-

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{حجم الإنتاج (مقاساً بالوحدات العددية)}}{\text{حجم عنصر الإنتاج(مقاسا بوحدات طبيعية)}}$$

وتتطلب هذه الطريقة، وجود منتجات من نوع واحد.

2- الطريقة النقدية: وتعبر هذه الطريقة عن العلاقة بين الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة، و قيمة المستخدم من عنصر الإنتاج، ويعبر عنها أيضاً بصافي الإنتاج بالأسعار الثابتة مقسوم على قيمة المستخدم من عنصر الإنتاج، كما يعبر عنها بالقيمة المضافة مقسومة على قيمة المستخدم من عنصر الإنتاج.

وتمتاز هذه الطريقة عن سابقتها بأنها، لا تشترط وجود منتجات من نوع واحد بل يمكن استخدامها في حالة تعدد المنتجات وتنوعها.

الإنتاجية وربحية شركات التأمين.

تهدف الشركات الخاصة، ومن ضمنها شركات التأمين إلى تعظيم أرباحها دون التوسع في الإنتاج؛ أي زيادة كمية الإنتاج، دون أن يصاحبها زيادة في كمية المدخلات، أو تحقيق الكمية نفسها من الإنتاج باستخدام كمية اقل من المدخلات(القريشي،1980) ويعتقد أن زيادة الإنتاجية ستؤدي إلى خفض كلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الفجوة ما بين الإيرادات والمصروفات، مما ينعكس على ربحية الشركة، هذا فضلاً عن أن تحسين الإنتاجية، يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للشركة، مما يزيد من نشاطها، و قدرتها على تحقيق عوائد، و أرباح عالية .

ثانياً : أقساط التأمين السنوية .

يمكن إيضاح مفهوم أقساط التأمين، من خلال تعريف عقد التأمين والذي عادة ما يتم تعريفه من زوايا مختلفة، تتفق في مجملها، على جوانب أساسيه، هي أطراف العقد وهم: المؤمن له (طالب التأمين) والمؤمن(شركة التأمين)، والشيء موضع التأمين وهو (المؤمن عليه) ومبلغ التأمين، ولهذا فإن عقد التأمين يعرف (رمضان،1984) بأنه اتفاق بمقتضاه، يتعهد الطرف الأول (شركة التأمين) بأن يدفع للطرف الثاني المؤمن له، مبلغ من المال في حاله وقوع حادث معين خلال مده معينة وفي المقابل يتعهد الطرف الثاني للطرف الأول، بأن يدفع مبلغاً، أو مبالغ أقل نسبياً من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول بدفعه.

أنواع قسط التأمين:

ينقســـم قســـط التأمين إلى نوعين قسط التأمين الصافي، وقسط التأمين الإجمالي أو التجاري، وسيتم استعراض هذين النوعين كما يلي: (الهانسي، د.ت)

1- **قسط التأمين الصافي:** ويشتمل على كلفة العملية التأمينية فقط بغض النظر عن المصـــروفات، والنفقات التي ستتحملها شركة التأمين، في تغطية التزاماتها عند وقـــوع الخطـــر المؤمـــن منه، كما لا يشمل الأرباح التي تخطط شركة التأمين وترغب في تحقيقها، وبالأتي فهو يشمل فقط كلفة تعويض المؤمن له عن الخطر والخسائر التي تعرض لها وقد يأخذ قسط التأمين الصافي أحد الشكلين الآتيين:

أولا: قسط التأمين الموحد الصافي: ويعرف بأنه القسط الكلي الذي يدفعه المؤمن لـــه مـــرة واحدة طوال مدة العقد مهما كان شكله، وبالعادة يقل عن مبلغ التأمين الواجب دفعه (من قبل هيئة التأمين) عند حدوث الخطر.

ثانـــياً: قســـط التأميـــن السنوي الصافي: ويعرف بأنه التزام المؤمن له بدفع أقساط منتظمة تكون سنوية تدفع أول، أ وآخر كل سنة، وتكون طيلة حياة المؤمن له وقـــد تكـــون دوريـــة خـــلال فـــترة محدودة، ويتم حسابه بإحدى الطريقتين التاليتين:(رمضان،1984)

أـ معدل الخسارة: يعرف على أنه نسبة قيمة الخسائر الناتجة عن وقوع الخطر إلى قـــيمة الممتلكات التي تعرضت لهذا الخطر، وتصلح هذه الطريقة، فقط للتأمينات التـــي تخضع لمبدأ التعويض، أما أنواع التأمينات الأخرى، التي لا تخضع لمبدأ التعويض فيتم حساب قسط التأمين الصافي لها باستخدام طريقة التوقع الرياضي.

ب ـــ الـــتوقع الرياضـــي: تستند هذه الطريقة على نظرية الاحتمالات حيث يتطلب تحديد قيمة القسط التأميني الصافي، معرفة احتمال حدوث الخطر موضع التأمين وتطـــبق بالعـــادة علـــى التأمينات على الحياة، حيث يتم استخدام جداول خاصة تســـمى بجداول الحياة في حساب احتمالات الحياة أو احتمالات الوفاة، حيث يتم استخدام المعادلة التالية لحساب قسط التأمين الصافي:

قســـط التأميـــن الصافي = القيمة الحالية للتوقع الرياضي (وهي القيمة الحالية لمبلغ التأمين × احتمال حدوث الخطر موضع التأمين).

2- **قسط التأمين التجاري (الإجمالي)**

وهـو المـبلغ الذي يجب على المؤمن له أن يدفعه لشركة التأمين، وهو يشتمل على قسط التأمين الصافي مضافاً إليه المصرفات، والنفقات التي تتحملها شركة التأميـن، و الأربـاح التي ترغب في تحقيقها والاحتياطيات التي تتخذها شركة التأمين ضد التقلبات المستقبلية الطارئة.

الاعتبارات الواجبة أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قيمة قسط التأمين.

هناك العديد من الاعتبارات، التي يجب على شركة التأمين أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قيمة قسط التأمين المترتب على الشخص المؤمن له كاحتمال الوفاة، أو الحياة للشخص المؤمن له، سعر الفائدة الفني مبلغ التأمين، و المصروفات الإدارية ويجب أخذ هذه الاعتبارات كوحدة واحدة عند تحديد قيمه قسط التأمين الواجب على المؤمن له تسديده، وهذه الاعتبارات يمكن استعراضها على النحو الأتي: (الهانسي، د.ت)

1- **احتمال الوفاة أو الحياة للشخص المؤمن له.**

أن معرفة احتمال الحياة، أو الوفاة للشخص المؤمن له، من الأهمية بمكان حيث مـن خلالها يمكن تحديد مدى التزام شركة التأمين، تجاه الأشخاص المؤمن لهم لحظـة التعاقد، وبالتالي تحديد كلفة العملية التأمينية ومن ثم تحديد قسط التأمين الواجـب علـى المؤمن له تسديده بعد إضافة المصروفات، والنفقات والأرباح المرغوبة إلى كلفة التأمين ولأهمية هذا الجانب، فقد عمدت شركات التأمين ومنذ نشأتها إلى تجميع البيانات وعمل إحصائيات عن أعداد الولادات والوفيات لأكثر مـن مائتـي سنة (Mark s. Dorfman, 1994) وقد تم تجميع هذه الإحصائيات والبـيانات فيما يسمى بجداول الوفاة (The commissioners 1980 standard ordinary mortality table).

ويتكون جدول الحياة، أو الوفاة مما يلي:

1- المستوى العمري الذي يحسب عنده معدلات الوفيات للأفراد، وعدد الأحياء.

2- عدد الأحياء الذي يعبر عن عدد الأفراد الأحياء خلال الفترة العمرية.

3- عدد الوفيات الذي يعبر عن عدد الأفراد المتوفين خلال الفترة العمرية.

4- احتمال الوفاة، ويمثل احتمال الوفاة خلال السنة العمرية موضع الدراسة.

5- احــتمال الحــياة، ويقصــد به احتمال حياة شخص خلال السنة العمرية موضع الدراسة.

2- سعر الفائدة الفني.

إن الأقســاط المحصلة من قبل شركات التأمين، لا تتجه كلها للعملاء في فترة زمنــية بسيطة، أي أن شركات التأمين تحتفظ بجزء منها على شكل احتياطي، وتقوم شــركات التأميــن بالعــادة باستثمار هذا الاحتياطي في مجالات الاستثمار المختلفة ويطلــق على معدل الاستثمار في هذه الحالة معدل الاستثمار العام، وتستخدم شركة التأميــن جزء من عائد الاستثمار لتحديد مقدار القسط الواجب سداده للعملاء أي أن الأمــوال تستثمر بمعدل أقل من معدل الاستثمار العام، وهذا ما يسمى بمعدل الفائدة الفنــي، وبــناءاً على هذا المعدل تحسب القيمة الحالية للقيمة المتوقعة لتحديد التزام شركة التأمين لحظة التعاقد، وتحديد مسؤولية المؤمن له.

وطبــيعة العلاقة ما بين معدل الفائدة الفني، ومعدل الاستثمار العام طرديه فأي زيادة في معدل الاستثمار العام، تحمل في طياتها زيادة في معدل الفائدة الفني كذلك أي ارتفاع في معدل الفائدة الفني يعني زيادة فرص الاستثمار، وارتفاع كفاءة العملية الاســتثمارية، وبالتالي ارتفاع معدل الاستثمار، كما أن العلاقة عكسية ما بين معدل الفــائدة الفنــي والقسط واجب السداد، فكلما ارتفع معدل الفائدة الفني زادت عائدات اســتثمار الأقساط المتحققة لدى شركة التأمين، وبالتالي تحديد قسط التأمين أقل، من لو كان سعر الفائدة الفني أقل مما هو عليه.(الهانسي،د. ت)

3- مبلغ التأمين.

يعد مبلغ التأمين، من الاعتبارات الواجب أخذها بعين الاعتبار، عند تحديد قيمة القســط، حيث أن العلاقة طرديه ما بين مبلغ التأمين، وقسط التأمين، فكلما زاد مبلغ التأميــن، زاد القســط واجب السداد، وكلما انخفض مبلغ التأمين انخفض معه قسط التأمين المطلوب، وبالتالي تحديد مبلغ التأمين يحدد قسط التأمين واجب السداد.

4- المصروفات الإدارية.

يجب أخذ المصاريف، والنفقات بعين الاعتبار عند تحديد قيمة القسط حيث أن هدف شركة التأمين، هو تحقيق أرباح، وفي العادة يتم تحميل المصاريف والنفقات

المرافقة للعملية التأمينية حسب نوع بوليصة التأمين (M.N. Mishra,1999) حيث يتم تحميل بوليصة التأمين التي ترافقها مصاريف، ونفقات عالية، الجزء الأكبر من إجمالي المصاريف المرافقة للعملية التأمينية، في حين يتم تحميل بوليصة التأمين ذات المصاريف والنفقات القليلة، الجزء الأقل من إجمالي المصاريف المرافقة للعملية التأمينية، وغالباً ما يتم تصنيف هذه المصروفات إلى مصروفات متعلقة بحجم قسط التأمين، وتتغير بتغيره، ومصروفات تتعلق بعقد التأمين وتتغير بتغير مبلغ التأمين، و مصروفات إدارية كالرواتب مثلا ويتم تحميل هذه المصروفات بإضافة مبلغ ثابت لكل ألف دينار إلى صافي القسط، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة، إنها تفترض أن كل المصاريف تتغير حسب مبلغ البوليصة فقط، وهذا ليس صحيحا فهنالك بعض المصروفات تتغير حسب حجم القسط وللتغلب على هذه المشكلة يتم إضافة نسبة ثابتة لصافي القسط، فضلاً عن مبلغ ثابت يضاف لكل ألف دينار.

حجم أقساط التأمين السنوية وربحية شركات التأمين.

تعد أقساط التأمين، من المصادر الهامة، لتمويل شركات التأمين حيث من خلالها تستطيع (شركة التأمين) الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، كما تمكن شركات التأمين من القيام بالاستثمارات المختلفة لتحقيق أرباح، سواء أ كانت أرباحاً فنية ناتجة عن العمل التأميني، أم أرباحاً ناتجة عن استثماراتها المختلفة، ويعتقد أن العلاقة النظرية ما بين حجم أقساط التأمين والأرباح التي تحققها شركات التأمين طردية فإذا زاد حجم الأقساط زادت مقدرة الشركة، على الإيفاء بالتزاماتها وتوسعت قاعدتها الاستثمارية، بالأتي تحقيق أرباح، أما إذا انخفض حجم الأقساط فإن ذلك سيؤدي إلى تضيق القاعدة الاستثمارية المتاحة أمام شركات التأمين مما ينعكس سلباً على ربحيتها، وأدائها، ويزداد الأمر سوءاً إذا ما تآكلت هذه الأقساط خصوصاً من قبل حجم التعويضات.

ثالثاً : حجم التعويضات السنوية.

تعد عملية دفع التعويضات، من قبل شركات التأمين للمؤمن لهم في حال وقوع الخطر، أو الخسارة من الوظائف الهامة، التي يؤديها التأمين للمجتمع وقد تبين لنا

عند تعريف عقد التأمين أن هنالك طرفين يتعهد الطرف الأول، وهو شركة التأمين بأن يدفع للطرف الثاني، وهو المؤمن له مبلغ من المال في حال وقوع الخطر ويسمى هذا المبلغ الذي يدفعه الطرف الأول بمبلغ التأمين أو قيمة التعويض في حالة الخسارة ووقوع الخطر.

ولأهمية التعويض، فإنه يعد واحداً من مبادئ عقد التأمين القانونية حيث يسمى بمبدأ التعويض في أدبيات التأمين، وفي العادة يتم اعتباره، كمبدأ رقابي لقانون التأمين ويمكن تعريفه على أنه القيمة المالية الدقيقة والكافية لإعادة وضع المؤمن عليه كما كان عليه قبل وقوع الخسارة مباشرة(المصري 1998) وعادة ما ينطبق مبدأ التعويض على جميع أنواع التأمين، ما عدا تأمينات الأشخاص.

وسيتم استعراض حجم التعويضات من خلال الجوانب التالية:

أولا: أساليب التعويض. تختلف أساليب التعويض، بحسب نوع الملكية التي تعرضت للخطر، وعادة ما يأخذ أحد الأساليب التالية: (المصري، 1998)

1- **التعويض النقدي**: وهذا يقضي، بأن تدفع شركة التأمين للمؤمن له قيمة الضرر أو الخسارة نقداً.

2- **التعويض عن طريق التصليح** : حيث تقوم شركة التأمين بإصلاح الضرر الحاصل لممتلكات المؤمن له، وخير مثال على هذا الأسلوب هو تأمين السيارات حيث تقوم شركة التأمين بأجراء التصليحات اللازمة في حالة تعرض سيارة المؤمن له لحادث، وقيمة هذا التعويض تختلف بحسب عقد التأمين الذي أبرمه المؤمن له مع شركة التأمين، كما قد يندرج تحت هذا الأسلوب أسلوب التعويض عن طريق إعادة الشيء موضع التأمين لما كان عليه قبل حدوث الخسارة أو وقوع الخطر وحسب هذا الأسلوب تتعهد شركة التأمين بإعادة بناء أو تجديد الضرر الحاصل لممتلكات المؤمن له، وخير مثال على هذا الأسلوب، هو تأمين المباني .

3- **التعويض بالاستبدال:** وحسب هذا الأسلوب، تقوم شركة التأمين باستبدال الممتلكات لحساب المؤمن له، ويمكن إعطاء أمثلة على هذا الأسلوب مثلاً حالة

تعــرض سيارة المؤمن له لتلف كامل، حيث تقوم شركة التأمين في هذه الحالة باستبدال السيارة المتضررة بأخرى جديدة

ثانياً: حساب التعويض.

مــن الصــعوبات الرئيســية التي تواجه شركات التأمين هي كيفية تحديد قيمة الــتعويض المترتــب علــيها للمؤمن له، حيث لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويــض يفوق الخسارة الفعلية التي تعرضت لها ممتلكاته سواء أكانت هذه الخسارة جزئية، أم كلية وتطبق في العادة شركات التأمين قاعدة النسبية(الهانسي، د.ت) لتحديد قيمة التعويض المترتب عليها والتي تعرف على أنها النسبة التي تترتب على المؤمن تعويض المؤمن لهم على أساسها، مقارنة مع مبلغ التأمين.

حيث تحسب هذه النسبة في حالة الخسارة الجزئية حسب المعادلة التالية:

مــبلغ الــتعويض = (قــيمة الخسارة الفعلية) × (مبلغ التأمين مقسوماً على قيمة الشيء موضع التأمين لحظة وقوع الخطر).

أما في حالة الخسارة الكلية يقوم المؤمن بدفع التأمين، أو قيمة الشيء موضع التأمين أيهما أقل دون الحاجة إلى تطبيق قاعدة النسبية.

حجم التعويضات وربحية شركات التأمين.

بيــنا ســابقاً طبيعة العلاقة النظرية ما بين حجم أقساط التأمين وربحية شركات التأميــن وقلنا أنها طر دية، وأن الأمر يزداد سوءًا إذا ما تآكلت هذه الأقساط وتتآكل عــادةً أمــام حجــم التعويضــات المدفوعة مباشرةً للمؤمن لهم، فإذا زاد حجم هذه التعويضــات قلــل ذلك من حجم الأقساط الممكن استثمارها لتوليد الأرباح، كما أنها تــتآكل أيضــاً عن طريق حجم التعويضات الموقوفة، وهي عبارة عن الاحتياطيات لادعــاءات تحت التسوية، حيث لم يبت بها بشكل نهائي، وبالأتي لا يمكن التصرف أو اســتغلال هــذه الاحتياطيات في أوجه الاستثمار المختلفة لتوليد أرباح، لذا فأننا نعــتقد أن حجم التعويضات، سواء كانت مباشرة، أو موقوفة يؤثر سلباً على ربحية شــركات التأميــن، سواء ذلك من خلال تآكل الأقساط السنوية، أو من خلال تضيق قاعدتها الاستثمارية.

رابعاً: حجم الاستثمارات السنوية.

تلعب الاستثمارات في شركات التأمين دوراً مهماً سواء على مستوى الشركات أو علــى مستوى الاقتصاد ككل ويمكن إيضاح أهميـــة الاستثمار لشركات التأمين من خلال ما يلي: (M.N. Mishra,1999)

1-**المســاهمة فــي دفع التعويضات:** يعد الدخل المتأتي من الاستثمار من المصادر الهامة التي تعتمد عليها شركات التأمين في دفع التعويضات المترتبة عليها تجاه المؤمــن لهم في حال تعرضهم للخطر، أو الخسارة فمن خلال استثمار الأقساط المــتحققة يــتولد لشركة التأمين عوائد وأرباح تخصص جزءاً منها، كاحتياطي لدفع التعويضات المباشرة، أو الموقوفة للمؤمن لهم، أي أن الاستثمار يوفر دخلاً لشركة التأمين يضمن قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

2-**تجنــب العجز المالي:** توفر عوائد الاستثمار أرباح لشركة التأمين مما يساعدها علـــى تغطية مصاريفها، ونفقاتها، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث أن هــذه العوائــد تحســن الملاءة المالية لشركة التأمين بشكل تفوق فيه العوائد النفقات والمصروفات، وبالتالي تحسين مركزها المالي.

3-**المســاهمة في التنمية الاقتصادية:** تلعب شركات التأمين دورا كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استثماراتها المختلفة، حيث تساهم في تنشيط القطاعــات المخــتلفة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير رأس مال كبير يحرك عجلة الاقتصاد في هذه القطاعات.

و إدراكــاً لأهمــية الاستثمار، وحتى يكون رافداً لشركة التأمين، لا عبئا عليها فيجــب توفــر المــبادئ التالــية فــي أي اســتثمار تقــوم بـــه شركة التأمين: (MN,Mishra,1999)

1- **مبدأ الأمان:** يقضي هذا المبدأ المحافظة على رأس المال المستثمر وعدم انخفاضه عن المستوى المتوقع، ويعد هذا المبدأ حجر الأساس في الاستثمار حيث أن هدف الاستثمار، وفق هذا المبدأ ليس تحقيق أقصى الأرباح، بقدر ما يهدف إلى المحافظة على رأس المال المستثمر و لهذا فإن الاستثمارات ذات الخطورة العالية غير موصى بها، حتى ولو حققت تلك الاستثمارات أرباحاً

عالية جدا، وهذا ما دفع بعض الدول إلى توجيه استثمارات شركات التأمين فيها إلى السندات الحكومية كالهند مثلاً حيث حددت ما نسبته (50%) من أجمالي استثمارات شركات التأمين فيها بأن تكون في السندات الحكومية، كونها ذات خطورة منخفضة، وفي الأردن حددت أوجه الاستثمار للاحتياطيات الفنية لشركات التأمين بحيث تكون (15%) في أسهـــم شركـــات صناعية (20%) لتمويل مشاريع تنمية عامة (5%) لتمويل قروض إسكان موظفين و قروض حملة عقود التأمين (50%) توظف كودائع نقدية لدى بنك الإسكان و(10%) تركت لشركة التأمين لاختيار توظفيها في أي استثمار مناسب (مديرية مراقبة أعمال التأمين، 1981).

2- **مبدأ الربحية:** يقضي هذا المبدأ، بأن توجه استثمارات شركة التأمين إلى الأوجه التـــي تحقق أعلى عائد ممكن على أن لا يتعارض ذلك مع مبدأ الأمان، ذلك إن هـــدف شركات التأمين من وراء تلك الاستثمارات، هو تحقيق أرباح لتكون رافد لها في مزاولة نشاطها التأميني، و تحسين قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وتغطية نفقاتهـــا مـــن هـــنا يجب أن تكون هذه الاستثمارات مجدية اقتصادياً حتى تكون داعمة لها لا عبئا عليها.

3- **مبدأ السيولة:** و الذي يعني سرعة تحويل الاستثمارات المختلفة إلى نقود سائلة دون أن يـــؤدي ذلـــك إلى خسائر رأسمالية، وهذا المبدأ مهم لمواجهة المتطلبات الطارئـــة للنقود، سواء أكان ذلك لدفع التعويضات المفاجئة، أو لمواجهة التقلبات المستقبلية الطارئة.

4- **مبدأ التنويع الاستثماري:** يقضي هذا المبدأ تنويع استثمارات شركة التأمين في عـــدة أوجه، وعدم اقتصارها على مجال معين دون غيره، وقد يكون هذا التنويع علـــى أساس جغرافي، وإقليمي، أوقد يكون في توزيع المحفظة المالية على عدة عناصر وعدم الاقتصار على عنصر واحد تلافياً لأي خسائر محتملة، وقد يكون التنويع على أساس أنواع ومدد استحقاق السندات، كما قد يكون حسب الصناعات والشركات والقطاعات أي قد يكون في أكثر من صناعة، أو شركة أو قطاع.

إن هذا المبدأ يحقق نسبة أمان عالية، كما قد يحقق عوائد، وأرباحاً أيضاً عالية من هنا فإن صياغة السياسة الاستثمارية يجب أن تراعي هذه المبادئ الأساسية سواء أكان مبدأ الأمان، مبدأ السيولة، مبدأ الربحية و مبدأ التنويع الاستثماري.

حجم الاستثمار وربحية شركات التأمين.

نعـــتقد أن العلاقة النظرية بين حجم الاستثمار، والربحية علاقة إيجابية وتبادلية حيـــث يمكـــن تحفيز الاستثمار عن طريق رفع مستوى الأرباح سواء أكان ذلك عن طـــريق خفض الضرائب عليه، أو تقليل النفقات والمصروفات، كما أن تحقيق أرباح عالية يزيد من الفرص الاستثمارية، وتوسيع القاعدة الاستثمارية لشركة التأمين.

خامساً: التركز السوقي والحصة السوقية.

تعتبر الحصة السوقية من المؤشرات الرئيسة لبيان هيكل السوق سواء كان ذلك السـوق سـوقاً خدمياً أو إنتاجيا، وتعرف بأنها تلك النسبة التي تمتلكها المنشأة من إجمالـي السـوق، وبصـورة أكثر دقة، هي نسبة أحد مؤشرات الشركة (مبيعات المنشـأة أو موجوداتهـا......) من إجمالي السوق، أو من إجمالي الخدمات التي يقدمها ذلك السوق.

و يتخذ هيكل السوق احد الأنماط التالية: (Shepherd,1985)

1- الاحتكار: حيث يكون هنالك شركةً واحدة تمتلك السوق، وتسيطر عليه وتتحكم بالأسعار، ويكون هنالك بائع واحد فقط، ولا يوجد لسلعته بديل والحصة السوقية تكون مساوية للواحد الصحيح.

2- الشـركة المسيطرة: حيث يكون هنالك شركة واحدة تمتلك ما نسبته (50%) من حجـم السـوق، ولا يكون هناك شركات قريبة منها، وهي تسيطر على أسعار وكميات السوق.

3- احـتكار القلـة: حيـث يوجد هنالك أربع شركات تسيطر على (40%) من حجم السوق وتتعاون في ما بينها في تحديد أسعار، وكميات السوق.

4- المنافسة الاحتكارية: حيث يكون هناك العديد من الشركات العاملة في السوق إلا أن الحصة السوقية لكل منها لا تتجاوز (10%).

5- المنافســة التامة: حيث يكون هنالك عدداً كبيراً من الشركات العاملة في السوق يــزيد عددها عن (50) شركة، ولا تتحكم هذه الشركات بأسعار السوق، بل هي آخذة للسعر، وتمتاز بوجود أعداد كبيرة من البائعين بحيث تكون حصة البائع أو المنتج الواحد قريبة من الصفر.

ومــن خــلال الحصـــة الســوقية يحكم على أداء الشركة، حيث تعتبر الحصة الســوقية من مصادر ربحية المنشأة، وتعتبر أيضاً من الأهداف التي تسعى الشركة للوصــول إلــيها و هنالك فرضية عامة تنص على أن هنالك علاقة ما بين الحصة السوقية للمنشأة وربحيتها، ويعبر عن هذه العلاقة على النحو التالي: .(Shepherd, 1985)

Rate of return = $\Pi = a + bM$................1

حيث (Π) هي معدل العائد، وتعبر عن ربحية المنشأة، و أن(a) هي كلفة رأس المــال المســتثمر، وأن (b)هي الميل، وتعكس درجة حساسية ربحية المنشأة نتيجة التغير النسبي في حصتها السوقية، و(M) هي حصة المنشأة السوقية.

هــنالك علاقــة مــا بين الحصة السوقية، والاحتكار بحيث كلما زادت حصة المنشــأة الســوقية اقتربــت مــن حالة الاحتكار، وزاد نفوذها في تحديد الأسعار والكمــيات المطروحة في السوق، وتقاس الحصة السوقية كناتج قسمة مؤشر معين كالمبــيعات، الإنتاج، الأجور، رأس المال العمالة، الدخل والثروة (الكســوني، 1999) لشــركة معيــنة على مجموع المؤشر لكافة الشركات في السوق، و إذا ما تم جمع حصص الشركات العاملة في السوق نحصل على تركز الصناعة في ذلك السوق، و الــذي ســيقاس باختــيار أكــبر أربع أو ثمان حصص سوقية للشركات العاملة فيه ولغايــات الدراسة سنستخدم نسبة التركز CR4 وCR8 لدراسة أثر الحصة السوقية لشركات التأمين على ربحيتها.

الحصة السوقية وربحية المنشأة.

أُجــري العديد من الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة ما بين الحصة السوقية وربحــية المنشــأة، وقــد أكــدت معظمها على وجود علاقة إيجابية ما بين الحصة الســوقية للمنشأة وربحيتها، ومن هنا نعتقد أن العلاقة ما بين الحصة السوقية للمنشأة وربحيــتها هي علاقة طر دية، ذلك أن زيادة حصة المنشأة السوقية تزيد من قدرتها

علـــى الـــتحكم بالأســـعار، والكميات المطروحة في السوق، مما ينعكس إيجاباً على ربحيـــتها، و لبيان هيكل سوق التأمين في الأردن تم حساب نسبة التركز لأكبر أربع وثمان شركات تأمين عاملة في سوق التأمين الأردني، وذلك حسب دليل سوق عمان المالي لعام (2002) لفترة الدراسة (1980-2002).

وذلك باستخدام المعاد لتين التاليتين:

$MS = P_i / \sum p_i$ 2

$CR_m = S_1 + S_2 + \ldots + S_m$ 3

حيث :

MS هي الحصة السوقية لشركة التأمين.

Pi هو حجم الأقساط المقبوضة من قبل شركة التأمين (i) في السنة (t) .

pi هـــو مجمـــوع الأقساط المقبوضة في سوق التأمين الأردني في السنة (t)

CRm هي نسبة التركز لأربع أو ثمان شركات، حيث m = 4 or 8

S1 هـــي الحصة السوقية التي تمتلكها اكبر شركة، (S2) هي الحصة السوقية التي تمتلكها ثاني اكبر شركة وهكذا حتى (S_m) .

ويبيـــن الجدول رقم (1) نسبة التركز لأكبر أربع، وثمان شركات تأمين عاملة فـــي سوق التأمين الأردني، كما يوضح الجدول أن متوسط نسبة التركز لأكبر أربع شـــركات (32.6%)، في حين كان متوسط نسبة التركز لأكبر ثمان شركات (46%) مما يعكس عدم تركز سوق التأمين الأردني، وأن هيكله اقرب ما يكون إلى المنافسة الاحتكارية.

جدول رقم (1)

نسبة التركز لسوق التأمين الأردني % CR8، CR4 %

السنة	CR4	CR8
1980	35.60	46.70
1981	31.50	42.30
1982	36.10	50.00
1983	33.20	44.40
1984	38.50	50.50
1985	39.10	53.90
1986	39.60	52.10
1987	39.70	52.80
1988	28.90	40.30
1989	34.50	46.90
1990	32.60	43.80
1991	25.10	35.60
1992	29.30	40.10
1993	33.90	44.80
1994	30.70	40.00
1995	29.10	41.60
1996	27.30	40.80
1997	26.00	38.50
1998	26.30	38.90
1999	34.00	56.30
2000	34.00	54.40
2001	34.10	55.20
2002	31.30	51.20
المتوسط	32.60%	46.00%

المصدر : تم حسابه من قبل الباحث

الدراسات السابقة:

تُعرف الأرباح على أنها الفرق ما بين الإيرادات الكلية و التكاليف الكلية وإذا ما عبر عن هذا الفارق، كنسبة من رأس المال المستثمر كنسبة من أجمالي الأصول كنسبة من حجم المبيعات، أو كصافي الأرباح، فأنه يعكس ربحية المنشأة، و يستخدم البعض نسبة هامش الربح (Price – cost margin) كمؤشر لقياس ربحية المنشأة أي أن يكون سعر الوحدة الواحدة المباعة أكبر من التكلفة الحدية لها.

وتتحدد الربحية بمحددات عدة نذكر منها القوة الاحتكارية والتي تقاس بنسبة التركز في الصناعة، وفورات الحجم، عوائق الدخول إلى السوق تميز المنتج حقوق براءة الاختراع، و الإعلانات، وتشكل هذه المحددات في مجملها هيكل سوق الصناعة (Barthwal,1988) .

وقد أجري العديد من الدراسات التي تناولت محددات الربحية واعتمدت هذه الدراسات على نسبة التركز في الصناعة، عوائق الدخول إلى السوق حجم المنشأة والإعلان المكثف، كمتغيرات مؤثرة في ربحية المنشأة ففي دراســـة (Bain,1951) والتي شملت (42) صناعة أمريكية للفترة (1936 -1940) تبين أن العلاقة ما

بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الملكية ، ونسبة التركز في الصناعة CR8 إيجابية وأيدت دراسة (Bain,1956) هذه النتائج، حيث أضاف متغير عوائق الدخول إلى السوق كمحدد لربحية المنشأة ، فضلاً عن نسبة التركز في الصناعة، حيث تبين أن نسبة التركز في الصناعة أدت إلى ارتفاع في العائد على الملكية، سواء أكانت عوائق الدخول إلى السوق متوسطة أو مرتفعة.

وقد بين (Schwartzman,1959) في دراسته والتي شملت (68) صناعة أمريكية أن العلاقة ما بين نسبة هامش الربـــح (PCM) ونسبة التركز في الصناعة CR4 هي علاقة إيجابية ولكنها ضعيفة .

وخلص (Hall and Weiss,1967) في دراستهما إلى أن حجم المنشأة، هو المحدد الرئيس في ربحيتها حيث تبين أن العائد على الملكية يرتبط بحجم المنشأة بشكل أكبر من ارتباطه بنسبة التركز في الصناعة، وقد شملت دراسته (341) منشأة أمريكية.

أمـــا (Comanor and Wils,1967) فقد بينا في دراستهما، أن الإعلان المكثف هـــو المحدد الرئيس لربحية المنشأة، وقد شملت دراستهما (35) صناعة استهلاكية أمريكـــية كمـــا أظهرت الدراسة، أن نسبة التركز في الصناعة، وحجم المنشاة لهما تأثير أقل من تأثير الإعلان المكثف على الربحية.

و درس كل من (Preston and Collins,1969) في دراستهما أثر كل من نسبة التركز في الصناعة، حجم الأصول، و نسبة رأس المال للإنتاج على نسبة هامش الربح، وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة هامش الربح ونسبة التركز في الصناعة، سواء أخذت المتغيرات الأخرى (حجم الأصول، نسبة رأس المال للإنتاج) بعين الاعتبار أم لا، أما كل من (Sing and Whittington,1968) في دراستهما فقد أدخلا ربحية المنشأة في السنة السابقة، ونمو المنشأة كمحددات لربحية المنشأة للسنة الحالية فضلاً عن حجم المنشأة وقد استخدما معدل العائد الصافي للأصول كمؤشر لقياس الربحية، وقد بينت الدراسة أن حجم المنشأة له تأثير ضعيف على ربحيتها، كما بينت وجود ارتباط قوي ما بين الربحية الحالية للمنشأة والربحية السابقة لها كما أظهرت أن نمو المنشأة يرتبط إيجابياً مع ربحيتها.

وقد أشار (Gale,1972) في دراسته إلى أن العلاقة ما بين الحصة السوقية ومعدل العائد لشركات مختارة هي علاقة إيجابية حيث بينت الدراسة أن الشركة ذات الحصة السوقية الأكبر تحقق نسبة أرباح عالية، وكذلك بين (Shepherd,1972) في دراسته والتي شملت (231) صناعة أمريكية للفترة (1960-1969)، أن الحصة السوقية للمنشأة تؤثر في ربحيتها بشكل أكبر من نسبة التركز CR4 وعوائق الدخول، كما أظهرت الدراسة أن العلاقة ما بين نسبة التركز في الصناعة والربحية هي علاقة إيجابية.

وأشار (Shepherd,1972) في دارسته أن العلاقة ما بين نسبة هامش الربح (PCM) ونسبة التركز في الصناعة هي علاقة طر دية، كما أن نسبة هامش الربح ترتبط إيجابياً مع الإعلان المكثف.

أما على المستوى الوطني فلم يحظ موضوع الدراسة بأي دراسة سابقة تعالجه بالمنهج المعتمد في هذه الدراسة على حد علم الباحث، وإنما كانت هناك دراسات أو أوراق عمل لها صلة بموضوع الدراسة.

فقد أعدت مجموعة أطلس الاستثمارية دراسة عن قطاع التأمين في الأردن (Nabulsi, 2002) تناولت فيها قياس أداء شركات التأمين الأردنية، حسب حجم المدفوعات التي تقيس المطالبات الصافية إلى الربح الصافي لأقساط التأمين حسب نسبة النفقات والاحتياطيات الفنية، نسبة الربحية، نسبة عائدات الأسهم إضافة إلى المناخ التنافسي، كما تطرقت الدراسة إلى الاندماج بين شركات التأمين، وماهية العقبات التي تواجههُ و اقترحت إيجاد حوافز ضريبية للشركات الراغبة بالاندماج كما ناقشت استثمارات شركات التأمين، ومدى مساهمة هذه الاستثمارات في ربحية هذه الشركات.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات، منها زيادة حصة احتفاظ شركات التأمين من أقساط التأمين، والتوسع في أعمال تأمينات الحياة والتأمينات الصحية وتشجيع عمليات الاندماج بين شركات التأمين لتوفير رأس مال ضخم، تستطيع به مواجهة شركات التأمين الأجنبية، والتي يحق لها دخول سوق التأمين الأردني حسب اتفاقيات التجارة الحرة.

وبين(السعيد ,2001) أن أداء وإنتاجية الموظفين لم تتأثر نتيجة الحصول على شهادة الايزو، فأداء وإنتاجية الموظفين في شركات التأمين الحاصله على الايزو متقارب جداً لأداء وإنتاجية الموظفين في شركات التأمين غير الحاصله على شهادة الايزو و تناولت الدراسة الجانب التسويقي لشركات التأمين، فقد بينت أن شركات التأمين الحاصله على الايزو تمتلك أدوات تسويقية تساعدها في استقطاب عملاء جدد، وفتح أسواق جديدة أمامها بشكل أفضل من شركات التأمين التي لا تطبق نظام الايزو.

وقـد خلصـت الدراسة لعدة توصيات منها، تحديث التشريعات المتعلقة بقطاع التأميـن و توحـيد مقايـيس الأداء لشركات التأمين، وتفعيل دور هيئة تنظيم قطاع التأميـن والاتحاد الأردني لشركات التأمين في توفير كوادر فنية مؤهلة قادرة على ممارسـة النشـاط التأمينـي بكفاءة، ومهارة عالية كما دعت الدراسة إلى ضرورة التركيز على عمليات دمج شركات التأمين و تنويع المجالات الاستثمارية لها.

كما بين (ابو جابر ,2001) أن قطاع التأمين في الأردن يعد قطاعا صغيراً مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعة، التجارة، السياحة والبنوك إلا أنه قطاع نشـط، كمـا بينت أن حصة الفرد من مجموع الأقساط السنوية هي بحـدود (20) ديـنار للفـرد الواحـد، مقارنـة مع (350) دينار في بعض بلدان العالم، مما يعني انخفاضها بشكل ملحوظ.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تأمين السيارات هو الفرع الأكبر أقساطاً و الأعلى تعويضـاً، وأن تأمينات الحريق والحوادث منخفضة حيث لا تزيد نسبة الأولى على (10%) مـن مجمـوع الأقسـاط، وعلـى(7%) بالنسبة للثانية كما أن نسبة أجمالي التعويضـات بلغت (64%) من مجموع الأقساط وهي نسبة مرتفعة بجميع المقاييس كمـا تطرقت إلى بعض المشاكل التي تواجه قطاع التأمين في الأردن حيث بينت أن هنالك تضارب في القوانين التي تحكم وتضبط سوق التأمين الأردني، كما أن هنالك ارتفـاع فـي عدد شركات التأمين العاملة مما يؤدي إلى المنافسة الشديدة فيما بينها والتـي هـي ليست في مصلحتها، كما أنها ليست في مصلحة الاقتصاد الأردني، و أشارت الدراسة إلى سيطرة فكرة العائلة على كيان شركات التأمين.

و خلصت الدراسة إلى ضرورة سن تشريعات جديدة تساعد على تطوير النشاط التأميني، وإلى تقديم الحوافز الضرورية لتشجيع الاندماج بين شركات التأمين مما ينعكس إيجابياً على ربحيتها، وأدائها.

وبين (أبو جابر،1998) أن الأردن يحتل موقع أل(79) في تسلسل حجم أسواق التأمين في العالم، كما يحتل تسلسله حسب حجم التأمينات العامة موقع أل (81) وفي تأمينات الحياة يأتي تسلسله في الموقع أل (63)، وقد استعرض الباحث أهم الإمتيازات المشجعة على الاستثمار في قطاع التأمين الأردني حيث بين أن هنالك توفر في القوى العاملة المدربة والمؤهلة للعمل في قطاع التأمين، و وجود حزمة من القوانين والأنظمة التي تنظم قطاع التأمين، فضلاً عن وجود مؤسسات متخصصة في مراقبة، وتنظيم أعمال قطاع التأمين كالاتحاد العام لشركات التأمين وهيئة تنظيم قطاع التأمين، هذا فضلاً عن جو الانفتاح على العالم من خلال نظام ينعم بالاستقرار، والرغبة بالتقدم والمشاركة في مسيرة العالم وهذا كله اجتمع مع الربحية المعقولة، والسمعة الطيبة لشركات التأمين الأردنية في سرعة دفع التعويضات لمستحقيها.

وخلصت (عرفات، 2001) إلى أن قطاع التأمين الأردني يعاني من عدم توفر الكوادر الفنية، والمؤهلة لممارسة النشاط التأميني مخالفة بذلك ما خلصت إليه دراسة أبو جابر عن فرص الاستثمار في قطاع التأمين، و أن معظم استثمارات شركات التأمين كانت في العقارات والأسهم، والتي تعود عليها بعائد منخفض وأن قطاع التأمين الأردني يشهد ازدحاماً كبيراً مما يؤثر سلباً على ربحية القطاع ككل و أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاندماج بين شركات التأمين، وتقديم الحوافز الضرورية لذلك.

وبين (Clivelek and Al- alami) في دراستهما والتي شملت قطاع البنوك التجارية في الأردن للفترة (1984-1988) أن معدل النمو للبنك التجاري يؤثر على ربحية ذلك البنك إلا أن الدراسة لم تستطع إثبات أثر نسبة تركز البنك على ربحيته.

أما (القطامين، 1995) فقد هدف في دراسته إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الحصة السوقية ومستوى الأداء في عينة من شركات التأمين الأردنية واتجاهها للفترة

(1987-1990) فقـد قـام الباحث بصياغة عشرة نماذج خطية، وجرى اختبارها إحصائياً حيث خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بيـن الحصـة السوقية ومستوى الأداء، إلا أن هذه العلاقة تأخذ بفقدان بعض من أهميـتها الإحصـائية عند اختبار تأثير الحصة السوقية للسنوات السابقة على أداء المؤسسة في السنوات اللاحقة، وقد استخدمت الدراسة معدل العائد على الاستثمار (ROI) كمؤشر لقياس مستوى الأداء لشركات التأمين تحت الدراسة.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

3.1 منهجية الدراسة :

يشتمل مجتمع الدراسة على شركات التأمين العاملة في الأردن والمدرجة ضمن سوق عمان المالي والبالغ عددها (26) شركة للفترة الزمنية(1980-2002) فقد تم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة من واقع التقارير السنوية المنشورة لشركات التأمين ، التقارير السنوية الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين، التقارير السنوية الصادرة عن مديرية مراقبة أعمال التأمين (هيئة تنظيم قطاع التأمين)، و لغايات تحقيق أهداف الدراسة فإنه سيتم استخدام منهجين للدراسة أولهما وصفي يقوم على استعراض الإطار العام للتأمين، وتحليل هيكل سوق التأمين الأردني، وثانيهما قياسي يقوم على تحليل العلاقة ما بين العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين، كمتغيرات مستقلة وربحية شركات التأمين كمتغير تابع ولتحقيق هذه الغاية فقد تم بناء نموذج قياسي على النحو الأتي:

$$Ln\,\Pi = a_0 + a_1\,Ln\,P + a_2 Ln C + a_3 Ln\,I + a_4 Ln\,CR + a_5 Ln\,PK + e_i \quad ....4$$

حيث :

Π : ويمـــثل ربحية شركات التأمين، و كمؤشر لقياس ربحية شركات التأمين فقد استخدمت الدراسة صافي الربح بعد الضريبة.

P : حجم الأقساط السنوية المقبوضة بالدينار الأردني.

C : التعويضات السنوية المدفوعة بالدينار الأردني.

I : حجم الاستثمارات السنوية بالدينار الأردني.

CR : التركز السوقي لأكبر أربع، وثمان شركات .

PK : إنتاجية رأس المال.

3.2 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:-

1- هـــنالك علاقـــة إيجابـــية تربط ما بين حجم الأقساط السنوية المقبوضه لشركات التأمين، وربحية هذه الشركات.

2- هنالك علاقة سلبية تربط ما بين حجم التعويضات السنوية المدفوعة من قبل شركات التأمين، وربحية هذه الشركات.

3- هنالك علاقة إيجابية تربط ما بين حجم الاستثمارات السنوية لشركات التأمين وربحية هذه الشركات.

4- هنالك علاقة إيجابية تربط ما بين الإنتاجية في شركات التأمين وربحية هذه الشركات.

5- هنالك علاقة إيجابية تربط ما بين التركز السوقي (الحصة السوقية) في قطاع التأمين، وربحية هذه الشركات.

3.3 سوق التأمين الأردني :

نشأة سوق التأمين الأردني

واكب نشاط التأمين في الأردن نمو الحركة التجارية و الصناعية منذ بدايتها فقد شهد الأردن حركة نشطة في مجال التجارة الخارجية وخاصة تجارة الترانزيت مما حدا ببعض الشركات العربية والأجنبية للمبادرة لممارسة نشاطها في شرق الأردن كشركة الشرق المصرية للتأمين وشركة التأمين العربية والشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (اليكو) وشركة الأوسط للتأمين بمساهمة فرنسية (20%) (مدرية مراقبة أعمال التأمين، (1981)، وفي أوائل الخمسينيات تأسست أول شركة تأمين وطنية سميت بشركة التأمين الأردنية، وقد مارست أنواع التأمين المختلفة، وكانت شركات التأمين العاملة تخضع لقانون الضمان العثماني، وقانون الشركات الفلسطيني، إلى أن صدر قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (5) لسنة (1965) لينظم سوق التأمين الأردني، إلا أنه ونتيجة للتقدم الاقتصادي، ونمو سوق التأمين الأردني، ولمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها الأردن فقد صدرت عدة قوانين تنظم سوق التأمين الأردني فقد صدر قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) لسنة (1984)، وقانون مراقبة أعمال التأمين رقم(9) لعام(1995)، وفي عام(1999) صدر قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (33) والذي صدر ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته المملكة الأردنية الهاشمية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بكافة أشكالها لإعادة تكيفها وفق متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

واتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، وقد جاء هذا القانون بمبادئ وأدوات تنظيمية ورقابية متطورة تناسب المستجدات العالمية ومن أبرزها: (التقرير السنوي للاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2001)

1- تأسيس جهة مستقلة، تسمى هيئة تنظيم قطاع التأمين، تتولى عملية الإشراف وتنظيم، ومراقبة أعمال التأمين.

2- تقسيم أعمال التأمين إلى نوعين : التأمينات العامة، والتأمينات على الحياة ومما يجدر ذكره أن سوق التأمين الأردني، يعد سوقاً صغيرا نوعاً ما ويشهد ازدحاماً كبيراً، فقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة فيه حتى نهاية عام (2002) (26) شركة مما كان له أثر سلبي على ربحيتها وقد بلغ رأس مال هذه الشركات (74.7) مليون دينار في نهاية عام (2002)، في حين بلغ إجمالي موجوداتها في نهاية عام(2002) (259.9) مليون دينار وتمارس هذه الشركات مختلف أنواع التأمين سواء أكانت تأمينات عامة أو تأمينات على الحياة، والتأمين الصحي .

الهيكل التنظيمي لسوق التأمين في الأردن.

يتكون الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني مما يلي:-

1-هيئة تنظيم قطاع التأمين.

تتولى أعمال تنظيم قطاع التأمين، والإشراف عليه هيئة استحدثت بموجب قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (33) لسنة(1995)، وخلفت بذلك مديرية مراقبة أعمال التأمين، و التي كانت إحدى مديريات وزارة الصناعة والتجارة، والهيئة جهة مستقلة إدارياً ومالياً، تقوم بمتابعة الملاءة المالية لشركات التأمين، والتحقق من الكفاءة والملاءة المالية والسمعة التجارية لمعيدي التأمين، هذا فضلاً عن توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين، ونشر الوعي التأميني، وتوثيق الروابط مع الهيئات الرقابية على المستويين العربي، والعالمي.

2- الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

تأسست الجمعية الأردنية لشركات التأمين عام(1956)، كأول هيئه تنظم شؤون قطاع التأمين في الأردن، وبقيت الجمعية تمارس أعمالها لغاية عام(1989) حيث صدرت الإرادة الملكية السامية، بتأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وتحديد

نظامه الأساسي استناداً إلى نظام رقـــم (30) لسنة (1989)، ليحل محل الجمعية الأردنية لشركات التأمين و يتولى الاتحاد الأردني لشركات التأمين المهام التالية: (التقرير السنوي للاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2001).

1- وضع أسس، وأصول ممارسة المهنة، وإلزام الأعضاء بالتقيد بها.
2- دراسة، وتحليل سوق التأمين الأردني، لغايات تنظيمه.
3-وضع الأسس الفنية لأنواع التأمين المختلفة، وإعداد تعرفه أسعارها.
4- توحيد عقود التأمين.
5- عقد الندوات، والمؤتمرات التأمينية، والدورات التدريبية الهادفة إلى تنشيط المجال التأميني، وإجراء البحوث العلمية، وإعداد إحصائيات لخدمة قطاع التأمين.

3- مكتب التأمين الإلزامي الموحد للتأمين على المركبات.

تم تأسيس المكتب الإلزامي الموحد للتأمين على المركبات، في عام (1987) وقد كان يمارس أعماله تحت أشراف الجمعية الأردنية لشركات التأمين، إلى أن صدرت الإرادة الملكية السامية، بتأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين، حيث ارتبط المكتب مع الاتحاد، ويمارس المكتب الأعمال المتعلقة بتأمين المركبات الأردنية في دوائر الترخيص المتواجدة في كافة محافظات المملكة، وتأمين السيارات الأجنبية المارة عبر الحدود من أخطار المسؤولية المدنية، بالإضافة لقيامه بتسوية حوادث السيارات الأردنية، وكذلك تسوية مطالبات حوادث السيارات العربية المؤمنة بالبطاقة البرتقالية، والسيارات الأردنية المؤمنة لدى المكاتب العربية الموجودة في البلدان العربية، كما يقوم المكتب بتوزيع حصص عطاءات التأمين الإلزامي للسيارات الأردنية على شركات التأمين(التقرير السنوي للاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2001) .

4- شركات التأمين العاملة.

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني (26) شركة لعام (2002) وقد بلغ رأسمال هذه الشركات (74.7) مليون دينار في عام (2002) وتمارس هذه الشركات مختلف أنواع التأمين : تأمين السيارات، التأمين البحري التأمين، ضد الحريق، التأمين ضد الحوادث العامة، التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، ومما

يجدر ذكره أنه لا يوجد في الأردن شركات وطنية متخصصة لمزاولة أعمال إعادة التأمين وذلك لصغر حجم سوق التأمين الأردني فضلاً عن أن شركات إعادة التأمين تحتاج إلى رأس مال يقدر ب(50) مليون دينار وهذا فوق قدرات سوق التأمين الأردني لهذا تلجا شركات التأمين الأردنية إلى شركات أوربية مثل (Swiss Re و Munich Re) من أجل إعادة التأمين (Arafat,2001)

5-الخدمات المساندة لإعمال التأمين.

فضلاً عن شركات التأمين، تقوم مؤسسات خدمات التأمين المصاحبة بتقديم خدماتها وتشتمل هذه المؤسسات على:

1- وكالات التأمين المجازة باسم شركة تأمين أردنية، ويبلغ عددها (156) وكالة تأمين، خلال عام (2001) .

2 - وسطاء التأمين، ويبلغ عدد وسطاء التأمين المجازين، للعمل في سوق التأمين الأردني (16) وسيط تأمين.

3- خبراء المعاينة، وتقدير الأضرار - مسوي الخسائر -، و يبلغ عددهم (31) خبيراً.

4- شركات إدارة التأمين الصحي، ويبلغ عددها (5) شركات.

تطور سوق التأمين الأردني

تطور سوق التأمين الأردني بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، فقد شهد استمرارية في نمو كل من الأقساط المتحققة، التعويضات المدفوعة، إجمالي موجودات شركات التأمين، الاحتياطيات الفنية لها، إجمالي حقوق المساهمين وتذبذب في أرباح شركات التأمين. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الاستعراض الأتي:

أولاً : الأقساط المتحققة لشركات التأمين .

تشكل أقساط التأمين المحصلة المصدر الرئيس لإيرادات شركات التأمين، فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين المتحققة لعام (2002)،(146.9) مليون دينار (جدول 2) شكلت أقساط التأمينات العامة (البحري، ضد الحريق السيارات، ضد الحوادث، والائتمان) منها ما نسبته(69.8%) حيث بلغت (102.5) مليون دينار، في حين شكلت تأمينات الحياة ما نسبته(12.6%) من إجمالي الأقساط المتحققة، حيث بلغت (18.5) مليون

دينار، وشكل التأمين الصحي ما نسبته(17.6%) من إجمالي الأقساط المتحققة حيث بلغ (25.8) مليون دينار، في حين بلغ إجمالي الأقساط المتحققة لعام(1980) (15.3) مليون دينار. شكلت التأمينات العامة من إجمالي الأقساط المتحققة لعام (1980) ما نسبته (85.4%)، فقد بلغت(13.077) مليون دينار في حين بلغت تأمينات الحياة (2.2) مليون دينار مشكلة ما نسبته (14.6%) من إجمالي الأقساط المتحققة لعام (1980).

جدول رقم (2)

تطور حجم إجمالي الأقساط المقبوضة من قبل شركات التأمين للفترة (1980-2002)

لمختلف فروع التأمين مليون دينار

السنة	إجمالي الأقساط المقبوضة	معدل النمو	أقساط التأمين البحري	أقساط التأمين ضد الحريق	أقساط التأمين على السيارات	أقساط التأمين ضد الحوادث	أقساط التأمين على الحياة	أقساط تأمين الائتمان **	أقساط التأمين الصحي ***
1980	15.30		4.25	1.32	5.27	2.24	2.22		
1981	19.60	28.10	5.46	1.62	6.94	3.00	2.61		
1982	20.30	3.57	*	*	*	*	*		
1983	24.14	18.89	4.91	2.41	9.55	2.84	4.43		
1984	23.35	-3.27	4.71	2.81	8.50	2.84	4.49		
1985	23.74	1.69	4.14	3.25	9.35	2.47	4.54		
1986	26.98	13.64	4.48	3.15	12.17	2.44	4.54		
1987	28.55	5.82	4.98	3.76	12.65	2.52	4.64		
1988	28.41	-0.48	4.45	3.29	13.59	2.07	5.01		
1989	34.02	19.74	5.50	4.04	15.96	2.59	5.94		
1990	40.80	19.94	7.93	4.67	19.83	2.82	5.60		
1991	44.90	10.05	10.49	5.24	19.57	3.15	6.46		
1992	53.70	19.60	10.74	6.82	23.91	3.80	8.44		
1993	62.30	16.01	10.65	9.00	26.14	5.06	11.40		
1994	66.30	6.42	11.11	10.06	27.00	4.86	13.28		
1995	81.50	22.93	12.03	11.59	34.23	8.37	15.30		
1996	89.70	10.06	11.55	12.21	38.89	8.94	18.12		
1997	90.30	0.67	10.10	11.17	38.55	10.13	20.27		
1998	99.60	10.30	8.15	10.58	44.68	7.20	14.47		14.50
1999	99.80	0.20	7.13	10.25	45.15	7.57	15.20		14.52
2000	104.00	4.21	7.92	10.68	44.48	8.06	16.28	0.30	16.46
2001	120.40	15.77	9.10	10.55	49.24	10.32	17.40	0.20	23.62
2002	146.90	22.01	10.48	13.60	64.56	13.74	18.53	0.15	25.82

المصدر :-التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80

والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/99

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام 2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تامين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

وتؤكد معادلة الاتجاه العام لإجمالي الأقساط المتحققة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة أن الأقساط المتحققة قد حققت نمواً متصاعداً ومستمراً فقد بلغ معدل نمو الأقساط المتحققة بالمتوسط (10.6%) حيث كانت معادلة الاتجاه العام لإجمالي الأقساط المتحققة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة على الصيغة:

$$\text{Ln } p = 2.648 + 0.100\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

$t = \quad 63.75 \quad 33.1$

$F = 1095.7 \quad R^2 = 98.7\%$

حيث (T) ترمز لمتغير الزمن، و(P) ترمز للأقساط المتحققة ويستدل من الاختبارات الإحصائية (F , R^2 , t) على معنوية المعادلة المقدرة والتي تبين أن الأقساط المتحققة قد حققت نمواً متزايداً مع الزمن، ويعزى هذا النمو المتزايد في الأقساط المتحققة إلى الأسباب التالية :

1- ازدياد أعداد المركبات العاملة، والمرخصة سنوياً.

2- صدور نظام التأمين الإلزامي للمركبات.

3- تحديد أسعار التأمين الإلزامي، وتقيد شركات التأمين به.

4- زيادة أعداد شركات التأمين الممارسة للتأمين على الحياة.

5- زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين، و يتضح ذلك من ارتفاع أقساط التأمين المتحققة لشركات التأمين فقد ارتفعت من (15.1) مليون دينار في عام (1980) إلى (146.9) مليون دينار في عام (2002) كما تؤكد معادلة الاتجاه العام السابقة على ذلك .

6- تنوع البرامج التأمينية المطروحة، وخصوصاً برامج التأمين على الحياة حيث ارتفعت أقساط التأمين على الحياة المحصلة من(2.2) مليون دينار عام (1980) إلى (11.5) مليون دينار في عام (2002).

وقد حقق عام (1981) أعلى معدل نمو للأقساط المتحققة في الفترة (1980-1989) حيث بلغ معدل النمو فيه (28.1%) عن أعمال عام (1980) ويعود ذلك إلى إلغاء الحكومة قرار حظر تسجيل شركات التأمين والذي كان نافذاً قبل عام (1980) مما سمح بتسجيل شركات تأمين أردنية جديدة فقد تم تسجيل (8) شركات جديدة خلال ستة أشهر من إلغاء القرار وفتح باب التسجيل، و أدنى معدل نمو كان في عام (1988) عن أعمال(1987) حيث بلغ (-0.48%) ويعود ذلك لانخفاض عدد شركات التأمين العاملة في السوق من (33) شركة في عام (1986) إلى (17) شركة عام(1987) وذلك بسبب اندماج شركات التأمين الصغيرة ذات الربحية المنخفضة.

أما في الفترة (1990-2002) فقد كان أعلى معدل نمو فيها للعامين (1995، 2000) حيث بلغ معدل النمو فيهما (22.93%) و(22.01%) على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الأردني بما يتلاءم ودخول الأردن

في اتفاقيات الجات، واتفاقيات التجارة الحرة وصدور نظام شركات التأمين رقـــم (33) لعـــام (1995) والذي فتح الباب لتسجيل شركات تأمين أردنية، أو أجنبية مـمـــا جعل سوق التأمين الأردني، أول سوق تأمين عربي يفتح بابه بحرية أمام الاســتثمار الأجنبـــي ، ممـــا ساهم في دخول عشر شركات تأمين جديدة إلى سوق التأمين الأردني منها ثلاث شركات أجنبية ، ليرتفع عدد شركات التأمين العاملة في الســوق إلـــى (26) شركة في عام (2002) ، يضاف إلى ذلك رفع أقساط التأمين الإلزامي على المركبات في عام (1994)، في حين بلغ أدنى معـــدل نمـــو للفتـــرة (1990-2002) في عام (1999) ويعود ذلك للمنافسة الحادة بين الشركات .

ويبيـــن الجدول رقم (3)، الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي الأقساط المقبوضـــة خـــلال فترة الدراسة (1980-2002)، حيث تظهر الأهمية النسبة لفروع التأميـــن مـــن حيـــث حجـــم الأقساط المتحققة خلال عام (2002) أن فرع تأمين السيارات يأتي بالمرتبة الأولى بنسبة (43.4%) يليه التأمين الصحي بنسبة (17.6%) في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة التأمين على الحياة بنسبة(12.6%) أما المرتبة الـــرابعة، فقـــد كان للتأمين من الحوادث العامة بنسبة (9.3%) ثم تلاه التأمين ضد الحـــريق فـــي المرتبة الخامسة بنسبة (9.25%)، وتبعه التأمين البحري في المرتبة الســـادسة بنسبة (7.2%) وأخيراً تأمين الائتمـــان في المرتبة السابعـــة بنسبـــة (0.1%).

جدول رقم(3)

الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي الأقساط المقبوضة خلال فترة الدراسة للفترة (1980-2002)

السنة	الأهمية النسبية للتأمين البحري	الأهمية النسبية للتأمين ضد الحريق	الأهمية النسبية للتأمين على السيارات	الأهمية النسبية للتأمين ضد الحوادث	الأهمية النسبية للتأمين على الحياة	الأهمية النسبية للتأمين الائتمان **	الأهمية النسبية للتأمين الصحي ***
1980	27.79	8.65	34.46	14.61	14.53		
1981	27.86	8.28	35.42	15.32	13.32		
1982	*	*	*	*	*		
1983	20.34	9.97	39.55	11.78	18.36		
1984	20.19	12.01	36.40	12.16	19.24		
1985	17.42	13.67	39.38	10.40	19.13		
1986	16.60	11.69	45.10	9.03	16.84		
1987	17.43	13.17	44.29	8.84	16.27		
1988	15.65	11.57	47.84	7.29	17.63		
1989	16.18	11.86	46.90	7.60	17.45		
1990	19.45	11.44	48.59	6.90	13.74		
1991	23.35	11.66	43.58	7.02	14.38		
1992	20.00	12.70	44.52	7.07	15.72		
1993	17.09	14.44	41.96	8.12	18.30		
1994	16.76	15.18	40.72	7.33	20.02		
1995	14.76	14.21	42.00	10.27	18.77		
1996	12.88	13.61	43.36	9.97	20.21		
1997	11.18	12.36	42.69	11.22	22.44		
1998	8.19	10.62	44.86	7.22	14.53		14.56
1999	7.14	10.27	45.24	7.59	15.23		14.55
2000	7.61	10.27	42.77	7.75	15.66	0.28	15.83
2001	7.56	8.76	40.90	8.57	14.45	0.16	19.62
2002	7.13	9.26	43.94	9.35	12.61	0.10	17.58

المصدر :- تم حسابه من قبل الباحث

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تامين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

ثانـــياً: التعويضات المدفوعة : تعتبر التعويضات المدفوعة أحد أهم عناصر التكلفة التـــي تـــتحملها شـــركات التأميـــن، فقد بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شـــركات التأمين لعام(2002) (82) مليون دينار، شكلت تعويضات التأمينات العامة (بحـــري، ضـــد الحـــريق السيارات، ضد الحوادث، والائتمان) منها مـــا نسبتـــه (65.2%)، فـــي حين شكلت تأمينات الحياة منها ما نسبته(7%)، حيث بلغت (5.8) مليون دينار، وشكل التأمين الصحي منها ما نسبته(27.7%) حيث بلغ(22.7) مليون ديـــنار ،فـــي حين بلغت التعويضات المدفوعة (8.57) مليون دينار في عام (1980) شـــكلت تعويضـــات التأمينات العامة منها ما نسبته (96.2%)، حيث بلغت (8.244)

مليون دينار في حين شكلت تأمينات الحياة منها ما نسبته (3.8%) حيث بلغت في عام (1980) (327) ألف دينار، وقد شهدت التعويضات المدفوعة نمواً متصاعداً، ومستمراً كما يبين ذلك الجدول رقم (4)، وتؤكد معادلة الاتجاه العام لإجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين خلال فترة الدراسة ذلك حيث كانت معادلة الاتجاه العام للتعويضات المدفوعة على النحو الأتي:

$$Ln\ c = 1.85 + 0.114\ T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

$$t = 24.47 \qquad 20.67$$

$$F = 427 \qquad R^2 = 95.3\%$$

حيث (T) ترمز لمتغير الزمن، و(C) ترمز لإجمالي التعويضات المدفوعة،ويستدل من الاختبارات الإحصائية (F , R^2 , t) على معنوية المعادلة المقدرة والتي تبين أن التعويضات المدفوعة قد حققت نمواً متزايداً مع الزمن بلغ بالمتوسط (12.1%).

جدول رقم (4)

تطور حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين للفترة(1980-2002) لمختلف فروع التأمين مليون دينار .

السنة	إجمالي التعويضات المدفوعة	تعويضات التأمين البحري	تعويضات التأمين ضد الحريق	تعويضات التأمين على السيارات	تعويضات التأمين ضد الحوادث	تعويضات التأمين على الحياة	تعويضات تأمين الائتمان **	تعويضات التأمين الصحي ***
1980	8.57	3.01	1.13	2.83	1.36	0.33		
1981	9.30	2.62	0.27	3.77	0.89	0.51		
1982	10.00	*	*	*	*	*		
1983	12.40	0.22	1.53	6.51	1.70	1.17		
1984	11.30	2.31	0.91	5.77	1.29	1.06		
1985	10.40	1.70	0.29	5.71	1.49	1.28		
1986	10.80	1.39	0.78	5.99	1.34	1.36		
1987	11.90	1.83	0.635	6.96	0.93	1.52		
1988	12.40	2.00	0.669	7.54	0.79	1.47		
1989	15.60	1.89	0.956	9.83	0.78	2.12		
1990	21.80	3.31	1.886	13.03	1.34	2.26		
1991	22.90	3.75	2.992	12.62	1.39	2.21		
1992	37.70	4.98	11.03	16.29	1.62	3.91		
1993	36.30	4.18	6.892	19.22	1.29	4.74		
1994	37.30	4.24	4.868	19.56	3.25	5.41		
1995	40.00	4.04	7.30	20.57	2.65	5.51		
1996	48.00	6.91	4.08	25.96	3. 10	7.97		
1997	53.60	4.54	5.60	30.01	4.39	9.11		
1998	56.00	3.19	3.63	32.07	2.94	3.39		10.81
1999	64.00	2.27	3.23	36.67	3.04	4.72		13.71
2000	67.70	2.92	3.92	35.11	3.60	7.85	0.27	13.90
2001	79.80	2.31	8.02	36.84	2.70	9.71	0.69	19.55
2002	82.00	2.42	4.15	42.24	3.79	5.82	0.87	22.71

المصدر :-التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80

والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/97

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام 2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تامين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

ويعــزى هــذا النمو المتزايد في التعويضات المدفوعة إلى الأسباب التالية: (مديريه مراقبة أعمال التأمين، 1996م)

1- تميز موقف القضاء الأردني من قضايا التأمين الإلزامي بما يلي:

أ- التعويض عن الضرر الأدبي، والكسب الفائت، رغم أن نظام التأمين الإلزامي اقتصر على التعويض عن الأضرار المادية، والجسدية والوفاة.

ب - تحديد مصدر مسؤولية طرفي العقد، والمستفيد من التأمين كمسؤولية تضامنية تشمل سائق المركبة، ومالكها، وشركة التأمين، مما رتب على شركات التأمين تعويضات بمبالغ كبيرة، خارج حدود مسئوليتها، ولم يقابل ذلك أية مبالغ إضافية لأقساط التأمين .

2- تعديــل أســعار تأميــن الســيارات الإلزامــي(ضد الغير)، بقرار من وزارة الصــناعة والتجارة برفعها بمعدل (33%) في عام (1994)، مقابل زيادة حدود مسؤوليات شــركات التأمين، بمعدل (50%)، مما كان له الأثر الأكبر في رفع تعويضاتها.

3- زيادة عدد الحوادث المرورية السنوية، نتيجة لزيادة أعداد المركبات المرخصة سنوياً .

أن الأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث حجم التعويضات المدفوعة خلال عام (2002) تبين أن التأمين على السيارات، يأتي بالمرتبة الأولى بنسبة (51.5%) ثم التأمين الصحي في المرتبة الثانية بنسبة (27.7%) وتلاه التأمين على الحياة في المرتبة الثالثة بنسبة (7.1%) ومن ثم يأتي التأمين على الحريق في المرتبة الرابعة بنسبة (5.1%)، وتبعة التأمين من الحوادث العامة في المرتبة الخامسة بنسبة (4.6%) ثم التأمين البحري في المرتبة السادسة بنسبة (2.9%) وأخيراً في المرتبة السابعة تأمينات الائتمان بنسبة (1.1%) .ويبين الجدول رقم (5) الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي التعويضات المدفوعة خلال فترة الدراســة (1980-2002) .

جدول رقم (5)

الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي التعويضات المدفوعة للفترة (1980-2002)

السنة	الأهمية النسبية للتامين البحري	الأهمية النسبية للتامين ضد الحريق	الأهمية النسبية للتامين على السيارات	الأهمية النسبية للتامين ضد الحوادث	الأهمية النسبية لتامين على الحياة	الأهمية النسبية لتامين الائتمان **	الأهمية النسبية للتامين الصحي ***
1980	35.17	13.20	33.05	15.82	3.82		
1981	28.16	2.89	40.54	9.53	5.45		
1982	*	*	*	*	*		
1983	1.78	12.35	52.47	8.58	9.40		
1984	20.40	8.01	51.08	11.35	9.40		
1985	16.29	2.82	54.91	14.05	12.27		
1986	12.79	7.20	55.45	12.44	12.55		
1987	15.34	5.34	58.50	7.84	12.77		
1988	16.11	5.40	60.81	6.30	11.86		
1989	12.10	6.13	63.04	5.00	13.61		
1990	15.20	8.65	59.77	6.15	10.38		
1991	16.36	13.07	55.04	6.03	9.63		
1992	13.19	29.28	42.99	4.29	10.37		
1993	11.50	18.99	52.93	3.56	13.06		
1994	11.35	13.05	52.45	8.72	14.51		
1995	10.10	18.25	51.42	6.63	13.78		
1996	14.39	8.50	54.08	6.46	16.60		
1997	8.46	10.43	55.99	8.18	17.00		
1998	5.69	6.48	57.28	5.25	6.04		19.31
1999	3.54	5.04	57.29	5.31	7.37		21.43
2000	4.31	5.79	51.86	5.31	11.59	0.40	20.54
2001	2.90	10.05	46.16	3.38	12.17	0.86	24.49
2002	2.95	5.06	51.51	4.62	7.10	1.06	27.69

المصدر - تم حسابه من قبل الباحث

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام 2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تامين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

ثالثاً: الأرباح الصافية.

تأتِ الأرباح الصافية لسوق التأمين، من مصدرين : الأول يسمى بأرباح نشاط التأمين، والثاني يسمى بأرباح النشاط الاستثماري لشركات التأمين وأرباح أخرى وتشير البيانات في الجدول رقم (6) إلى زيادة الأرباح بنوعيها(الفني والاستثماري) من (4.763) مليون دينار في عام (1980) لتصل إلى(10.661) مليون دينار لعـام (2002) وقد شكلت أرباح النشاط التأميني (الربح الفني) بكافة أشكالـه (75%) بينما شكلت أرباح النشاط الاستثماري (25%) .

جدول رقم (6)

تطو إجمالي صافي الأرباح لشركات التأمين للفترة(1980-2002) لمختلف فروع التأمين مليون دينار .

السنة	إجمالي صافي أرباح شركات التأمين	الربح الفني	أرباح التأمين البحري	أرباح التأمين ضد الحريق	أرباح التأمين على السيارات	أرباح التأمين ضد الحوادث	أرباح التأمين على الحياة	أرباح تأمين الائتمان**	أرباح التأمين الصحي***	صافي أرباح الفروع والوكالات في الخارج	إيرادات الاستثمارات
1980	4.77	3.60	0.6	0.38	0.98	0.33	0.27			0.95	0.97
1981	*	*		*	*	*	*			*	*
1982	2.07		1.4	0.63	8.46	1.42	1.08				
1983	2.97	2.10	0.9	0.22	-0.15	0.27	0.05			0.82	2.02
1984	1.57	2.00	0.4	0.21	0.26	0.89	0.16			0.79	1.97
1985	3.84	2.60	0.7	0.30	0.26	0.23	0.40			0.68	2.27
1986	4.41	3.10	1.2	0.24	0.98	0.18	0.23			0.27	2.49
1987	4.40	3.10	0.9	0.33	1.23	0.26	0.34			-0.06	2.23
1988	4.21	2.90	1.0	0.51	1.11	0.37	0.33			-0.33	2.34
1989	4.85	2.30	0.9	0.59	0.57	0.33	0.14			-0.28	2.85
1990	7.64	5.20	1.5	0.68	0.86	0.39	1.30			-0.38	3.49
1991	7.02	4.50	2.2	0.63	1.08	0.34	0.46			-0.19	3.14
1992	9.19	4.70	1.9	0.66	0.04	0.48	0.43			1.16	3.63
1993	8.17	3.60	2.1	1.04	-0.94	0.52	0.83			0.00	4.92
1994	8.73	5.60	2.1	1.07	-0.05	0.40	0.88			1.15	3.38
1995	11.75	7.10	2.2	1.20	0.80	0.22	1.40			1.25	2.80
1996	8.72	5.20	2.3	1.30	-0.67	0.43	0.83			0.97	3.74
1997	6.28	3.50	1.5	0.87	-2.12	0.57	1.58			1.02	6.67
1998	7.74	4.80	1.7	0.73	-1.17	0.60	1.99		-0.10	1.03	6.93
1999	7.77	4.10	1.4	0.83	-0.41	0.39	1.28		-0.36	0.69	7.18
2000	5.17	2.80	1.2	0.57	-2.33	0.70	1.50	0.02	-0.53	1.59	7.05
2001	6.49	2.00	1.7	0.56	-1.16	-0.07	1.04	-1.20	-0.80	0.84	7.05
2002	10.66	8.10	2.31	1.15	2.00	0.28	1.89	-0.10	0.45	*	*

المصدر :-التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80
والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/97

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام 2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تامين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

وقــد كانت معادلات الاتجاه العام للأرباح الصافية أرباح النشاط التأميني وأرباح النشاط الاستثماري على النحو الأتي:

$$Ln\,\Pi = 0.933 + 0.061\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

$t = 6.44 \quad 5.8$

$F = 33.66 \quad R^2 = 61.6\%$

$$Ln\,\Pi\,T = 0.975 + 0.029\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

$t = 5.83 \quad 2.19$

$F = 4.79 \quad R^2 = 0.16\%$

$$Ln\,\Pi\,I = 0.336 + 0.084\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

$t = 3.33 \quad 9.98$

$F = 99.62 \quad R^2 = 84.7\%$

حيــث أن (T) ترمــز لمتغير الزمن، و (Π) للأرباح الصافية ، (Π T) لربح النشــاط التأمينــي (الربح الفني) ، و(Π I) لربح النشاط الاستثماري ويستدل من الاختــبارات الإحصــائية (F , R^2 , t) علـــى معنوية المعادلات المقدرة حيث تبين المعادلـــة رقم (7) أن صافي الأرباح قد نمت خلال فترة الدراسة بمعدل نمو بلغ بالمتوسط (6.4%) في حين تبين المعادلة رقم (8) نمو الربح المتحقق من النشاط التأمينـــي بمعدل نمو بلغ بالمتوســـط (3%) بينما تبين المعادلة رقم (9) نمو الربح

المـتحقق مـن النشاط الاستثماري بمعدل نمو بلغ بالمتوسط (8.8%) ومما يجدر ذكـره أن إجمالي صافي الأرباح قد شهد تذبذب خلال فترة الدراسة فقد انخفض في فـترة الثمانيـنات حيـث بلـغ (4.848) مليون دينار، ليعاود الارتفاع في منتصف التسـعينيات ليصـل إلـى (11.46) مليون دينار، ثم انخفض بشكل ملحوظ بعد عام (1995) ليهبط إلى (5.166) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى تواصل الخسارة المتحققة فـي تامين السيارات، والتأمين الصحي بالإضافة إلى أن التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين قد تزايدت بمعدل نمو سنوي يفوق معدل نمو الأقساط المقبوضة فبيـنما تـتزايد الأقسـاط المقبوضة بمعدل نمو سنوي (10.6%) تتزايد التعويضات المدفوعـة بمعـدل نمـو سنوي (12.1%) مما انعكس على ربحية شركات التأمين وخاصـة ربحهـا الفنـي حيث كان معدل الهبوط في ربح النشاط التأميني في فترة الثمانيـنات (4%-) إلا أن الوضع تحسن نوعاً ما في عام (2002) فقد أرتفع صافي الأربـاح ليصـل إلـى (10.661) مليون دينار، وذلك بسبب تحسن وضع تأمين السـيارات والتأميـن الصـحي، وذلك بقدرتهما على تغطية مصاريفهما وتحقيقيهما أرباح في عام (2002) بلغت (1.9) مليون دينار و(453) ألف دينار على التوالي مما انعكس على الربحية الفنية لشركات التأمين، فقد بلغت في عام(2002) (8.1) مليون دينار.

وتظهـر الأهمية النسبية لفروع التأمين المختلفة، أن فرع التأمين البحري يحتل المرتـبة الأولى بين فروع التأمين في تحقيق الأرباح، فقد حقق صافي ربح لعـام 2002م بلـغ (2.31) مليون دينار، شكل ما نسبته (21.64%) من صافي ربح سوق التأميـن، ثم تلاه في المرتبة الثانية التأمين على السيارات، حيث حقق ربح صافي لعـام (2002) مقـداره (1.99) ملـيون دينار، و شكل ما نسبته(18.7%) من صافي الأربـاح، وجاء بعده فرع التأمين على الحياة في المرتبة الثالثة، حيث حقق أرباحاً صـافية بلغـت في عام (2002) (1.887) مليون دينار، شكل ما نسبته(17.7%) من صـافي الأرباح وتلاه في المرتبة الرابعة التأمين ضد الحريق ، حيث حقق أرباحاً صافية بلغت (1.15) مليون دينار شكلت ما نسبته (10.8%) من صافي الأرباح وفي المرتـبة الخامسة جاء التأمين الصحي ، حيث حقق أرباحاً بلغت (453) ألف دينار

وشكل ما نسبته(4.2%) من صافي الأرباح وجاء بعده التأمين ضد الحوادث حيث حقــق صـــافي أربـــاح بلغت (280) ألف دينار شكل ما نسبته(2.63%) من صافي الأرباح ، و في المرتبة الأخيرة جاء تأمين الائتمان محقق خسارة بلغت (70) ألف ديـــنار. و يبين الجدول رقم (7) الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي صافي الأرباح للفتـــرة (1980-2002) .

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية لفروع التأمين من إجمالي صافي الأرباح للفترة (1980-2002) .

السنة	الأهمية النسبية للتأمين البحري	الأهمية النسبية للتأمين ضد الحريق	الأهمية النسبية للتأمين على السيارات	الأهمية النسبية للتأمين ضد الحوادث	الأهمية النسبية للتأمين على الحياة	الأهمية النسبية لتأمين الائتمان **	الأهمية النسبية للتأمين الصحي ***	الأهمية النسبية لصافي أرباح فروع والوكالات في الخارج	الأهمية النسبية لإيرادات الاستثمارات
1980	13.94	8 06	20.62	6 97	5.50			19 84	20 32
1981	*	*	*	*	*			*	*
1982	69 90	30 40	408 60	68 70	52 17			*	*
1983	30.63	7.38	5 04	9.164	1.59			27.62	68.16
1984	30 94	13.30	16.79	56.46	10.01			49.78	125.16
1985	18 28	7.72	6 87	6 07	10 20			17.63	59 20
1986	27.21	5.53	22.10	4	5 13			6 08	56 46
1987	22.25	7.48	27.90	5.93	7.83			1.21	50 61
1988	24.15	12 00	26.29	8.80	7.84			7 84	55 67
1989	20.09	12.20	11 65	6.89	2 99			5 61	58 87
1990	20.59	8.91	11 29	5.14	17.09			4 99	45.67
1991	31.31	8 95	15 34	4.82	6 61			2 64	44 63
1992	21.06	7.19	0.47	5.26	4 65			12.67	39.54
1993	26 36	12.70	11.51	6.40	10 13			*	60.30
1994	24.73	12.30	0 57	4.61	10.08			13 21	38 70
1995	19.31	10.20	6.78	1.86	11.88			10 64	23 87
1996	26 81	14.90	7.62	4.94	9.58			11.12	42 92
1997	24.81	13.90	33.68	9.02	25.02			16 27	106 19
1998	22.29	9 44	15 08	7.78	25.66		1.26	13 37	89 53
1999	18 16	10.70	5.286	5.01	16.37		4 60	8 92	92 37
2000	24.27	11.10	45.00	13.48	28 94	0.39	10.21	30 83	136 37
2001	26 47	8.62	17.83	1.09	16.07	1.84	12.37	12.91	108.63
2002	21 64	10 80	18 75	2 63	17.71	0 65	4.25	*	*

المصدر :- تم حسابه من قبل الباحث

* بيانات غير متوفرة

** في بداية عام2000 تم فصل حساب تأمين الائتمان عن تأمين الحوادث العامة بحساب مستقل

*** في بداية عام1998 تم فصل حساب التأمين الصحي عن تامين الحياة بحساب مستقل

رابعاً: حقوق المساهمين

بلـــغ إجمالـــي حقوق المساهمين(92) مليون دينار لعام (2002) مقابل (20.6) ملـــيون دينار لعام (1980)، كما هو مبين في الجدول رقم (8) ، وقد بلغ معدل النمو السنوي في الفترة (1980-1989) ،(4.3 %) ، في حين ارتفع معـــدل النمـــو للفترة (1990-2002) ليـــبلغ (15.5%) ويعـــود ذلك إلى أحداث حرب الخليج، وانعكاساتها علـــى الاقتصــاد الأردني بشكل عام وعلى قطاع التأمين على نحو خاص، وتؤكد معادلـــة الاتجاه العام رقم (10) أن حقوق المساهمين قد نمت بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (10.5%) خلال فترة الدراسة .

$$\ln SE = 2.34 + 0.099\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

$$t = 50.4 \qquad 29.5$$

$$F = 867.5 \qquad R^2 = 97.6\%$$

حيــث (SE) حقــوق المســاهمين خــلال فــترة الدراسة ، ويستدل من الاختبارات الإحصائية (F, R^2, t) على معنوية المعادلة المقدرة.

جدول رقم (8)

تطور حقوق المساهمين لشركات التأمين للفترة (1980-2002) مليون دينار

السنة	حقوق المساهمين	معدل النمو
1980	20.60	
1981	16.05	-22.10
1982	12.90	-19.62
1983	19.55	51.55
1984	20.33	3.96
1985	21.36	5.11
1986	21.85	2.25
1987	22.91	4.85
1988	27.03	18.00
1989	29.27	8.30
1990	32.14	9.79
1991	33.40	3.95
1992	35.64	6.69
1993	38.39	7.74
1994	42.46	10.60
1995	46.63	9.81
1996	59.03	26.59
1997	70.60	19.61
1998	81.20	15.01
1999	85.20	4.93
2000	85.00	-0.23
2001	88.60	4.24
2002	92.00	3.84

المصدر : التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80

والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/97

خامساً : الاحتياطيات الفنية

تشتمل الاحتياطيات الفنية على : أولاً الاحتياطي الحسابي، وهو المبلغ الذي يرصــده المؤمن في نهاية السنة المالية لمواجهة الحقوق التي قد تطرأ لحملة عقود التأميــن على الحياة،،وثانياً احتياطي الأخطار السارية والتي تمثل ذلك الجزء من الأقســاط المحــتجزة عن مدة التأمين في الوثائق التي تبقى سارية بعد انتهاء السنة الحسابية باستثناء عقود التأمين على الحياة . لقد بلغ إجمالي الاحتياطي الفني لعــام (2001) ،(81.4) مليون دينار مقارنة مع (8.2) مليون دينار لعام (1980)، وقد بلغ معــدل الــنمو للاحتياطيات الفنية خلال الفترة (1980-1989) (22.4%) في حين بلغ للفــترة (1990-2001) (18.3%) ، ويبين الجدول رقم (9) تطور الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة قد أظهرت الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين

نمـــواً متصــــاعداً خلال فترة الدراسة،حيث كانت معادلة الاتجاه العام للاحتياطيات الفنية على النحو الأتي:

$$Ln\ TR = 1.951 + 0.118\ T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 11$$
$$F = 714.15 \qquad R^2 = 97.1\%$$

حيـــث (TR) الاحتياطـــيات الفنية، ويستدل من الإحصائية (F , R^2 , t) على معـــنوية المعادلـــة المقدرة حيث تبين معادلة الاتجاه العام أن الاحتياطيات الفنية قد نمـــت بمعـــدل نمـــو سنوي بلغ بالمتوسط (12.6%) ويعزى ذلك إلى إلزام شركات التأميـــن باقـــتطاع هذه الاحتياطيات من الأقساط المتزايدة، و المتحققه لكافة فروع التأمين وذلك بموجب قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (33) لسنة (1999).

جدول رقم (9)

تطور الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة (1980-2002) مليون دينار

السنة	الاحتياطيات الفنية	معدل النمو في الاحتياطيات الفنية
1980	8.20	
1981	7.84	-4.39
1982	7.49	-4.46
1983	10.11	34.98
1984	10.50	3.81
1985	18.59	77.10
1986	19.50	4.91
1987	20.15	3.32
1988	22.42	11.28
1989	24.81	10.66
1990	26.96	8.67
1991	29.21	8.33
1992	33.51	14.74
1993	39.05	16.53
1994	38.47	-1.48
1995	49.58	28.87
1996	55.57	12.08
1997	59.50	7.07
1998	66.10	11.09
1999	70.40	6.51
2000	74.40	5.68
2001	81.40	9.41
2002	*	*

المصدر :بالتقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80

سادساً : الاستثمارات

تشكل الاستثمارات في شركات التأمين احد استخدامات الأموال التي تجمعها من الأقساط، وتعتبر هذه الاستثمارات ذات أهمية على مستوى شركات التأمين، إذ أنهـــا تســـاهم علـــى مســـتوى الشركات بزيادة حجم الأرباح فقد شكلت إيرادات الاستثمار من صافي الربح المتحقق لـــشركات التأمين في عـــام (1980) ما نسبتـــه (20%) حيث بلغت (968) ألف دينار ، في حين بلغت هذه النسبـــة (109%) في عام

(2002)، كمـا بلغـت نسـبة عـائد الاسـتثمارات إلى مجموع حقوق المساهمين والاحتياطـيات الفنية خـلال عام (1980) (3.36%) ، فـي حـين بلغـت هـذه النسـبة (4.1%) فـي عام (2002) وتؤكد معادلة الاتجاه العام أن الاستثمارات قد نمت بشكل متصاعد ومستمر بلغ بالمتوسط (9.5%) .

حيث كانت على النحو الأتي:

$$LnI = 3.14 + 0.09\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 12$$
$$t = 74.8 \qquad 29.5$$
$$F = 869.7 \qquad R^2 = 97.6\%$$

حيث (I) إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، ويستدل من الإحصائيـة (F , R^2 , t) على معنوية المعادلة المقدرة .

ويوضـح الجـدول رقم (10) تطور حجم إجمالي استثمارات شركات التأمين للفترة (1980-2002) .

حيـث بلغـت هـذه الاسـتثمارات لعام (1980) (15.5) مليون دينار شكلت الاسـتثمارات العقاريـة منها، ما نسبته(26.4%)، في حين شكلت الاستثمارات في أسـهم الشركات ما نسبته(17.7%) من إجمالي الاستثمارات، وشكلت الاستثمارات الأخـرى ما نسبته(6.65%)، وقد شكلت ودائع شركات التأمين النقديـة لدى البنوك ما نسبته(49.3%) من إجمالي الاستثمارات، وذلك لأن طبيعة أعمال شركات التأمين تتطلـب نسبة عالية من السيولة، لمواجهة التزاماتها تجاه المؤمن لهم، في حين بلغ أجمالـي استثمارات شركات التأمين في عام (2001) (150.6) مليون دينار حيث شكلت استثمارات ودائع لدى البنوك ما نسبته (44.5%)، في حين شكلت استثمارات موجودات مالية للمتاجرة (7%)، و شكلت استثمارات موجودات مالية متوفرة للبيع (19%) واستثمارات قروض الحياة (4%) واستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (11%)واستثمارات عقارية (9%) واستثمارات أخرى (4%) .

جدول (10)

تطور حجم الاستثمارات السنوية لشركات التأمين

للفترة 1980-2002 مليون دينار

السنة	حجم الاستثمارات السنوية	معدل النمو في حجم الاستثمارات السنوية
1980	21.40	
1981	23.50	9.81
1982	31.60	34.47
1983	36.30	14.87
1984	42.10	15.98
1985	43.70	3.80
1986	43.80	0.23
1987	44.30	1.14
1988	49.30	11.29
1989	57.70	17.04
1990	61.70	6.93
1991	64.70	4.86
1992	72.80	12.52
1993	78.90	8.38
1994	104.10	31.94
1995	103.80	-0.29
1996	107.00	3.08
1997	124.80	16.64
1998	143.00	14.58
1999	149.70	4.69
2000	146.70	-2.00
2001	150.60	2.66
2002	155.30	3.12

المصدر :-التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 80/89/ 1996

والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/97

سابعاً : الموجودات

بلــغ إجمالي الموجودات لشركات التأمين لعام (2002) (259.9) مليون دينار مقابل (17.77) مليون دينار في عام (1980) ، وشهد إجمالي الموجودات خلال فترة الدراســة نمــواً مــتزايداً، ولكن بمعدلات متفاوتة من سنة لأخرى، كما يبين ذلك الجــدول رقم (11) حيث يتبين من الجدول أن معدلات النمو موجبة لجميع السنوات ولكن مقدار التفاوت في هذه المعدلات كبير، حيث بلغ أدناها (1.26%)لعام (1985) وأعلاهــا (64.27%) لعام (1981) وبشكل عام تشير معادلة الاتجاه العام رقم (13) إلــى أن موجودات شركات التأمين في الأردن قد نمت بمعدل (10.6%) ، ويعكس هذا التطور في الموجودات توسع نشاط شركات التأمين، وزيادة حجم نشاطاتها

حيث كانت معادلة الاتجاه العام على النحو التالي :

$$Ln\,A\,S = 3.31 + 0.102\ T \ldots\ldots\ldots\ldots 13$$

$$t = 49.6 \qquad 20.9$$

$$F = 434.9 \qquad R^2 = 95.14\%$$

حيث ترمز(T) كمتغير للزمن، و(AS)لإجمالي الموجودات، ويستدل من الإحصائية (F , R^2 , t) على معنوية المعادلة المقدرة .

جدول رقم (11)

تطور حجم الموجودات لشركات التأمين للفترة (1980-2002)

مليون دينار

السنة	الموجودات	معدل نمو الموجودات
1980	17.77	
1981	29.19	64.27
1982	36.68	25.66
1983	52.92	44.27
1984	58.60	10.73
1985	59.34	1.26
1986	63.88	7.65
1987	64.74	1.35
1988	71.80	10.91
1989	77.06	7.33
1990	84.10	9.13
1991	92.59	10.10
1992	103.94	12.26
1993	113.35	9.05
1994	120.98	6.73
1995	136.99	13.23
1996	159.14	16.17
1997	177.55	11.57
1998	199.09	12.13
1999	211.01	5.99
2000	221.04	4.75
2001	236.57	7.03
2002	259.90	9.86

المصدر :-التقارير السنوية لمديرية مراقبة أعمال التأمين للأعوام 1996/89/80

والتقارير السنوية للاتحاد الأردني لشركات التأمين للأعوام 2002/97

3.4 أثر التطورات الاقتصادية على سوق التأمين الأردني.

شهد الاقتصاد الأردني تطورات عديدة، و جاءت هذه التطورات في إطار تحرير الاقتصاد، والتوجه نحو اقتصاد السوق كأفضل وسيلة لتحسين معيشة المواطن الأردني، والتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجه المملكة.

ومن أبرز هذه التطورات الانضمام إلى اتفاقية التجارة العالمية، وإعلان العقبة منطقة اقتصادية خاصة، هذا فضلاً عن الاهتمام بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، و فتح سوق التأمين الأردني أمام دخول شركات تأمين جديدة، والسماح للمستثمر الأجنبي بملكية (10%) من أسهم شركات التأمين، وعزز هذا إصدار العديد من التشريعات المالية والاقتصادية لتلائم المستجدات المحلية و الدولية كالقانون المعدل لضريبة الدخل، كل هذا أفرز استحقاقات على قطاع التأمين الأردني، تمثلت في ما يلي: (الاتحاد الأردنى لشركات التأمين، 2001)

1- جدولة نشاطاته لاستقبال التغيرات في أسواق التأمين، وإعادة التأمين العالمية فقد رفع الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين المباشر إلى مليوني دينار.
2- تطوير طاقاته، ورفع مستواها، وبمختلف أشكالها البشرية، والمالية والتقنية والمتمثلة بتبني التقنيات الحديثة في مجال برمجيات الحاسوب وشبكات الإنترنت.
3- مراجعة شاملة للتشريعات المنظمة للعمل التأميني، وخصوصاً تلك التشريعات التي شكلت عائقاً في تطوير أعمال التأمين. كإصدار نظام جديد للتأمين الإلزامي على المركبات، وما تضمنه من بنود أصبحت متوافقة مع القانون العام بإضافة الأضرار المعنوية، وما وفرة من حماية للمواطن الأردني، هذا من جانب ومن جانب أخر إزالة التضارب الذي كان سائداً بين نظام التأمين الإلزامي على المركبات وقانون السير فقد تضمن قانون السير الجديد نصوصاً تزيل هذا التضارب.
4- تحقيق اندماجات ناجحة بين شركات التأمين الأردنية.

الفصل الرابع

عرض النتائج

4.1 نتائج تقدير نموذج الدراسة وتحليلها إحصائياً:

هـــدف الدراسة إلى دراسة اثر كل من حجم الأقساط المقبوضة، حجم التعويضات حجـــم الاستثمارات، الإنتاجية ونسبة التركز على ربحية شركات التأمين في الأردن ولذلـــك تم تقدير دالة الربحية في شركات التأمين، وبيان مقدار، واتجاه تأثير هذه العوامـــل على ربحيتها، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير المعادلة التالية:

$$Ln\ \Pi = a0+a1\ Ln\ P+a2LnC+ a3Ln\ I+a4Ln\ CR4 +a5Ln\ PK+ei \quad ....14$$

حيث:

Π : صافي الربح بعد الضرائب.

P : الأقساط المقبوضة.

C : التعويضات المدفوعة.

I : حجم الاستثمار.

CR4 : نسبة التركز لأكبر أربع شركات.

PK : إنتاجية رأس المال.

وأظهر التقدير النتائج التالية:

$$Ln\ \Pi =- 1.799+1.46\ Ln\ P-1.8LnC+1.28Ln\ I-0.28Ln\ CR4 +1.16Ln\ PK ..15$$

t = -1.02 2.03 -3.27 1.98 -0.7 2.36

$R^2 = 85.4\ \%$ $F = 16.41$ $D\text{-}W = 1.28$

ويستدل من الاختبارات الإحصائية على معنوية المعادلة المقدرة حيث بلغت قيمة F (16.41)، كما تشير قيمة D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وتبين قيمة R^2 أن (85.4%) مـــن التغـــيرات فـــي ربحـــية شركات التأمين تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المقترحة.

وتوضح قيمة t أن جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (5%) باستثناء متغير نسبة التركز CR4، و تشير المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الأقساط المقبوضة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبة

(1.46%)، بينما زيادة التعويضات المدفوعة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأمين بنسبة (1.8%)، كما يلاحظ أن زيادة كل من الاستثمارات، الإنتاجية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبة (1.28%) ، (1.16%) على التوالي . وقد تم إعادة تقدير المعادلة السابقة باستخدام نسبة التركز لأكبر ثمان شركات CR8 بدلاً من نسبة التركز لأكبر أربع شركات CR4 وأظهر التقدير النتائج التالية :

$$Ln\ \Pi = -0.892 + 1.4\ Ln\ P - 1.66 Ln C + 1.19 Ln\ I - 0.48 Ln\ CR8 + 1.04 Ln\ PK \quad ..16$$

$$t = -0.55 \quad 2.04 \quad -3.08 \quad 1.92 \quad -1.37 \quad 2.15$$

$$R^2 = 86.7\ \% \qquad F = 18.26 \qquad D\text{-}W = 1.49$$

تتفق هذه النتائج مع نتائج التقدير السابقة من حيث معنويتها، واتجاه تأثير المتغيرات،إلا أنها تختلف عنها في حجم التأثير، حيث يستدل من الاختبارات الإحصائية على معنوية المعادلة المقدرة، حيث بلغت قيمة F (18.26) ، كما تشير قيمة D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ، وتبين قيمة R^2 أن (86.7%) من التغيرات في ربحية شركات التأمين تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المقترحة . وتوضح قيمة t أن جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (5%) باستثناء متغير نسبة التركز CR8، و تشير المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الأقساط المقبوضة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبة (1.4%) ، بينما زيادة التعويضات المدفوعة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأمين بنسبة(1.66%)، كما يلاحظ أن زيادة كل من الاستثمارات الإنتاجية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبة (1.19%) (1.04%) على التوالي ، وتتفق هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية، حيث أن إيرادات الاستثمارات من مصادر الدخل الرئيسة في شركات التأمين فكلما زادت كلما تحسنت قدرة شركة التأمين على تغطية نفقاتها ، كما أن زيادة الإنتاجية تقلل من الكلفة المتوسطة لعناصر الإنتاج، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحية شركات التأمين ، ونلاحظ أيضاً أن تأثير الأقساط المقبوضة أقل من تأثير التعويضات المدفوعة . أما متغير نسبة التركز سواء لأربع أو ثمان شركات، فلم يكن ذو تأثير معنوي ويعزى ذلك إلى عدم وجود شركات مسيطرة في سوق التأمين

الأردني وأن هيكلة أقرب ما يكون لسوق المنافسة الاحتكارية حيث يوجد عدد كبير مـن الشـركات العاملة تقدم خدمات متجانسة، كما أن حصصها السوقية متقاربة. تشـير هـذه النتائج إلى أن شركات التأمين بمكانها زيادة أرباحها عن طريق زيادة حجـم الاسـتثمارات، و تحسين مستويات الإنتاجية فيها مما ينعكس على عدم رفع الأقسـاط المقبوضـة والتي بدورها تشكل كلفة على المواطن، والاقتصاد الأردني بشـكل عام أن التقديرات السابقة كانت لبيانات تجمعيه لكافة شركات التأمين العاملة فـي الأردن لفترة (1980-2002). ولما كانت البيانات عن كل شركة لوحدها غير مـتوفرة فقد كان من الصعب تقدير دالة الربحية لكل شركة على حدا لذا تم إعادة تقدير نموذج الدراسة باستخدام بيانات مقطعيه للأعوام (1999 ,2000, 001 ,2002) وبـيانات على مستوى الشركات حيث تم اختيار ثلاث شركات هي شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث شركة القدس للتأمين والشركة المتحدة للتأمين وذلك لقدمها في السوق من ناحية ومن ناحية أخرى لتوفر بياناتها حيث كانت نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام بيانات مقطعيه كما في الجدول رقم (12) .

جدول رقم (12)

نتائج تقدير نموذج الدراسة للأعوام (2002،2001،2000،1999)

Year	Constant	P	C	I	MS	PK	F	R^2
1999	3.60	2.57	-2.01	-0.053	*	-0.267	3.84	52.3%
t=	0.87	3.33	-3.06	-0.24	*	-0.53		
2000	-139	11.2	-0.36	-0.168	-9.85	-1.64	3.96	62.2%
t=	-1.23	1.44	-0.34	-0.62	-1.18	-2.63		
2001	-248	17.9	0.568	-0.053	-17	-2.01	6.51	74.7%
t=	-0.81	0.81	0.83	-0.19	-0.78	-3.14		
2002	-272	20.2	-0.812	0.517	18.2	-9.87	4.16	58.1%
t=	-100	1.05	-1.9	1.82	-0.96	-0.19		

* بيانات غير متوفره

توضح قيم F، R^2 في الجدول أعلاه الدلالة الإحصائية للنتائج المقدرة مما يدل علـى معنوية المعادلات المقدرة لكل من السنوات (1999 , 2000 , 2001 ,2002) أمـا المتغيرات المستقلة المقترحة فقد اختلفت معنويتها الإحصائية من سنة لأخرى كمـا اختلف اتجاه، ومقدار تأثيرها أيضا من سنة لأخرى باستثناء المتغير المستقل حجم الأقساط المقبوضة الذي حافظ على اتجاه تأثيره خلال هذه السنوات.

ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

أولاً: حجم الأقساط المقبوضة.

تشـــير النــــتائج المقـــدرة في الجدول رقم (12) إلى أن زيادة حجم الأقساط المقبوضـــة بنســـبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبـــة (2.57%) (11.2%)، (17.9%)، (20.2%) للأعـــوام (1999, 2000, 2001 ,2002) على التوالي بيـــنما لـــم تظهر الاختبارات الإحصائية t أي دلالة إحصائية لمتغير حجم الأقساط المقبوضة إلا لعام 1999 .

ثانياً حجم التعويضات المدفوعة.

تشـــير النتائج المقدرة في الجدول (12) إلى أن زيادة حجم التعويضات المدفوعة بنســـبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين لعام 2001 بنسبة (0.568%) ويعـــزى ذلـــك إلـــى ارتفـــاع حصة معيدي التأمين من إجمالي تعويضات السوق المدفوعة،خاصةً تعويضات التأمينات العامة حيث بلغت حصة معيدي التأمين منها (63.3%) خصوصاً وأن سوق التأمين الأردني هو سوق تأمينات عامة، في حين أن زيـــادة حجم التعويضات المدفوعة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأميـــن بنســـبة (2.01%) ، (0.36%) (0.812%)، للأعوام (1999, 2000 , 2002) علـــى التوالـــي ولـــم تظهر إحصائية t أي دلالة إحصائية لمتغير حجم التعويضات المدفوعة إلا في عام .

ثالثاً: حجم الاستثمارات.

تبيـــن النتائج المقدرة بالنسبة لمتغير حجم الاستثمارات أن زيادة حجم الاستثمارات بنســـبة (1%) يؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين بنسبة (0.512%) لعام 2002 في حين أن زيادة حجم الاستثمارات بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأميـــن بنسبة (0.053%)، (0.168%) (0.053%) للأعوام(1999, 2000 , 2001) علـــى التوالـــي، وقـــد يعـــزى ذلك إلى أن استثمارات شركات التأمين موجه إلى الاســـتثمارات العقاريـــة والتـــي بطبيعتها ذات ربحية منخفضة ، يضاف إلى ذلك التغـــيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في المنطقة، وأحداث الحادي عشر من

سبتمبر 2001 ، ولم تبين إحصائية **t** أي دلالة إحصائية لمتغير حجم الاستثمارات في السنوات المقدرة .

رابعاً: الحصة السوقية.

تشير نتائج التقدير إلى أن زيادة الحصة السوقية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأمين بنسبة (9.85%) (17%)، (18.2%) للأعوام (2000 ، 2001 2002) على التوالي، إلا أن قيم t تدل على عدم الدلالة الإحصائية لمتغير الحصة السوقية للسنوات المقدرة .

مما يشير إلى عدم تركز سوق التأمين الأردني، وعدم وجود شركة محتكرة، أو مسيطرة في السوق

خامساً: الإنتاجية.

توضح النتائج المقدرة إلى أن زيادة الإنتاجية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية شركات التأمين بنسبة (0.267%)، (1.64%)، (2.01%) (0.87%) (0.8) للأعوام (1999، 2000، 2001، 2002) على التوالي وتبين قيم t عدم الدلالة الإحصائية لمتغير الإنتاجية للأعوام (1999، 2000 2001 2002)، في حين كانت ذا دلالة إحصائية لعام 2001، مما يعكس عدم كفاءة شركات التأمين في استثمار موجوداتها في الأوجه الأكثر ربحية.

أما نتائج التقدير على مستوى الشركات فكانت على النحو الأتي:

أولاً: شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث

تأسست شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث في عام (1980) برأسمال مدفوع بلغ (1.7) مليون دينار، ارتفع ليصل إلى (3.6) مليون دينار في عام (2002)، وتطور حجم الإنتاج في الشركة من(95344) دينار في عام (1981) ليصل إلى (322050) دينار في عام (2002)، وازدادت موجودات الشركة بمقدار (11.6) مليون دينار، ففي حين كانت (1813957) دينار في عام (1981) أصبحت (13496716) دينار في عام (2002)، كما تطورت استثماراتها من عام (1981) وحتى عام (2002) إذ ارتفع حجم استثماراتها من(96293) دينار إلى (5202856)

دينـــار، وقد حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت (360662) دينار في عام (2002) وتمارس الشركة مختلف أنواع التأمين، وبهدف التعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها تم إعادة تقدير نموذج الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

$$Ln\,\Pi = 5.96 + 0.462\,Ln\,P + 0.342 Ln\,C - 0.298 Ln\,I - 0.254 Ln\,Pk \ldots 17$$

t = 1.16   0.78   0.72   - 1.07   -1.39

$R^2 = 78.8\ \%$ F = 13.02   D-W = 1.59

يستدل من الاختبارات الإحصائية على معنوية المعادلة المقدرة، حيث بلغت قيمة F (13.02)، كمـــا تشير قيمة D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتبين قيمة R^2 أن (78.8%) مـــن التغيرات في ربحية شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المقترحة.

بيـــنما توضح قيمة t عدم معنوية المتغيرات المستقلة، حيث لم تكن ذات تأثير معـــنوي عـــند مستوى دلالة إحصائية (5%) وتشير المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الأقســـاط المقبوضة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركة العرب للتأمين على الحـــياة والحوادث بنسبة (0.46%) بينما زيادة الاستثمارات بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفـــاض ربحـــية شـــركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث بنسبة (0.298%) ويعـــزى ذلـــك إلى استمرار انخفاض أسعار الفوائد على الودائع البنكية حيث بلغت ودائـــع الشـــركة لدى البنوك لعام (2002) مثلاً (2319409) دينار، كما أن زيادة التعويضـــات المدفوعـــة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيـــادة ربحيـــة الشـــركة بنسبـــة (0.342%) ويعـــزى ذلـــك إلـــى إسناد الشركة الجزء الأكبر من الخطر والمتمثل بالتعويضـــات المدفوعة إلى معيدي التأمين، حيث بلغت حصة معيدي التأمين لعام (2002) مـــثلاً من التعويضات المدفوعة لتأمينات الحياة الحوادث العامة، والحريق (84%) (72%)،(90%) علـــى التوالي، فضلاً عن ضخامة العمولات المقبوضة من معـــيدي التأمين لهذه الفروع، حيث كانت (198295)، (118733)،(165467) دينار أردنـــي علـــى التوالـــي، مما يعني أن المورد الأساسي لصافي الأرباح في الشركة يـــتحقق من العمولات المقبوضة وليس عن طريق ما يحققه مستوى أسعار الأقساط المكتتـــبة كمـــا أن زيادة الإنتاجية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض ربحية الشركة بنسبة (0.254) مما يدل على عدم كفاءة سياسة استثمار الموجودات في الشركة.

ثانياً: شركة القدس للتأمين

تأسست شركة القدس للتأمين في عام (1975)، برأسمال مقداره (160) ألف دينار ارتفع في عام (2002) إلى (3) مليون دينار، وقد تطور حجم الإنتاج في الشركة من (518316) دينـار فـي عـام (1976) إلى (5151225) دينار في عام (2002)، كما تطـورت استثماراتها من (477861) دينار في عام (1982) لتصل إلى (2691985) دينار في عام (2002)، وقد زادت موجوداتها من(2353493) دينار في عام (1982) إلـى (9678470) دينار في عام (2002) و قد حققت أرباح صافية في عام (2002) بلغـت (558485) ديـنار وتمارس الشركة أنواع التأمين المختلفة، ولتحديد العوامل المؤثرة على ربحيتها تم إعادة تقدير نموذج الدراسة.

٦٢٢٣٠٥

وكانت النتائج على النحو الأتي:

$$\text{Ln } \Pi = -0.08 - 0.717 \text{ Ln } P + 0.934 \text{Ln } C + 0.77 \text{Ln } I - 0.462 \text{Ln } PK \quad \ldots\ldots 18$$

$$t = -0.02 \qquad -0.76 \qquad 1.3 \qquad 2.16 \qquad -1.54$$

$$R^2 = 87.2\,\% \qquad F = 20.42 \qquad D\text{-}W = 2.31$$

يستدل من الاختبارات الإحصائية على معنوية المعادلة المقدرة، حيث بلغت قيمة F (20.42) ، كمـا تشير قيمة D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتبين قيمة R^2 أن (87.2%) مـن التغـيرات في ربحية شركة القدس للتأمين تفسرها التغيرات في المتغـيرات المسـتقلة المقترحة . بينما توضح قيمة t أن المتغيرات المستقلة ذات تأثـير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (5%) باستثناء متغير الأقساط المقبوضة وتشـير المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمارات بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية شركة القدس بنسبة (0.771%)، بينما زيادة الإنتاجيـة بنسبـة (1%) تؤدي إلـى انخفـاض ربحـية شركة القدس بنسبة (0.462%) وتدل هذه النتيجة على أن اسـتغلال رأس المـال لم يكن بالشكل المطلوب، مما يوجب على الشركة أن تعيد الـنظر في سياسة استثمار موجوداتها، وعملية استغلالها في العملية الإنتاجية، أما متغير الأقساط المقبوضة فلم يكن ذا تأثير معنوي ، كما أن اتجاه تأثيره على ربحية الشركة كان سلبياً ، ويعزى ذلك إلى الخسارة المستمرة في تأمين السيارات، و على نحـو خاص في فرع التأمين الإلزامي الناتج عن زيادة التعويضات عن الإصابات الجسـدية حيـث بلغت نسبة الخسارة فـي هـذا الفـرع (140%)، مما أدى إلى

ارتفاع حجم الالتزامات مقابل الأقساط المقبوضة، كما أن تخفيض أسعار، ومدد التأمين للسيارات الأجنبية الداخلة للأردن بقصد الإقامة، أو العبور أدى إلى انخفاض حجم الأقساط المقبوضة بصورة عامة ، وتستطيع الشركة تحسين ربحيتها عن طريق زيادة استثماراتها، وتحسين مستويات الإنتاج فيها عن طريق الاستغلال الامثل لموجوداتها .

ثالثاً: الشركة المتحدة للتأمين

تأسست الشركة المتحدة في عام (1972) وقد شهد حجم الإنتاج فيها تطوراً ملحوظاً منذ عام (1973) وحتى عام(2002) فقد ارتفع من (98409) دينار إلى (5934324) دينار، كما تطورت استثماراتها من (90494) دينار إلى (2843320) دينار في عام (2002)، وقد اندمجت الشركة المتحدة في مطلع عام (1988) مع شركة الشرق للتأمين المصرية ووكالة شركة نيوانديا للتأمين الهندية في الأردن وكان من أهم غايات الشركة الناتجة عن الاندماج ممارسة كافة أنواع التأمين بما في ذلك التأمين على الحياة ويبلغ رأسمال الشركة (2) مليون دينار، كما بلغت موجوداتها (7064067) دينار وقد حققت أرباح في عام(2002) بلغت (289878) دينار وبهدف التعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها تم إعادة تقدير نموذج الدراسة، وكانت النتائج على النحو الأتي:

$$\text{Ln}\,\Pi = -3.85 + 1.76\,\text{Ln}\,P - 1.06\text{Ln}\,C + 0.137\text{Ln}\,I + 0.900\text{Ln}\,PK \ldots\ldots 19$$

$$t = -0.80 \qquad 3.59 \qquad -2.90 \qquad 0.25 \qquad 1.61$$

$$R^2 = 71.2\,\% \qquad F = 8.63 \qquad D\text{-}W = 2.06$$

يستدل من الاختبارات الإحصائية على معنوية المعادلة المقدرة، حيث بلغت قيمة F (8.63)، كما تشير قيمة D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وتبين قيمة R^2 أن (71.2%) من التغيرات في ربحية شركة المتحدة للتأمين تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المقترحة.

بينما توضح قيمة t أن المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (5%)، باستثناء متغير الاستثمارات، ويعزى ذلك إلى أن الشركة توجه استثماراتها نحو الاستثمارات العقارية، وهي بطبيعتها استثمارات ذات ربحية منخفضة، وتشير المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمارات، الأقساط المقبوضة

الإنتاجية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة ربحية الشركة المتحدة للتأمين بنسبة (0.137%) ، (1.76%) (0.90%) على التوالي، بينما زيادة التعويضات المدفوعة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية الشركة المتحدة للتأمين بنسبة (1.06%) وتتفق هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن قيم R^2 لكل من النتائج السابقة اختلفت من نموذج لأخر مما يشير إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في ربحية شركات التأمين لم تشتمل عليها الدراسة كحصة معيدي التأمين من إجمالي الأقساط المقبوضة، أو من إجمالي التعويضات المدفوعة، الاحتياطيات الفنية، حجم المنشأه نأمل أن يتم دراستها في دراسات لاحقة.

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

5.1 الخاتمة

هدفـــت الدراسة على نحو رئيس إلى التعريف بالإطار العام للتأمين ونشأته وتطوره ودراســـة نشـــأة وتطور سوق التأمين الأردني وصياغة وتقدير دالة ربحية شركات التأميـــن فـــي الأردن ولغايات تحقيق أهداف الدراسة فقد جرى تقسيمها إلى خمسة فصـــول خصص الفصل الأول منها لاستعراض خلفية الدراسة وأهميتها، في حين تـــم اســـتعراض الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة في الفصل الثاني، أما الفصـــل الثالـــث فقد تناول منهجية الدراسة، فرضياتها، نشأة وتطور سوق التأمين الأردني وأثر التطورات الاقتصادية عليه، في حين أحتوى الفصل الرابع على نتائج تقديـــر نمـــوذج الدراســـة وتحلـــيلها إحصائياً، وأخيراً تم مناقشة نتائج الدارسة و وتوصياتها في الفصل الخامس، وقد بينت نتائج الدراسة أن حجم الأقساط المقبوضة حجـــم التعويضات حجم الاستثمارات، الإنتاجية ذا أثر إيجابي على ربحية شركات التأمين متفقةً بذلك مع النظرية الاقتصادية في حين كان أثر نسبة التركز سلبياً علي ربحية شركات التأمين .

5.2 المناقشة

هدفـــت الدراســـة إلـــى دراســـة أثـــر كل من حجم الأقساط المقبوضة حجم الاســـتثمارات، الإنتاجية، نسبة التركز، و حجم التعويضات المدفوعة على ربحية شـــركات التأمين العاملة في الأردن، والتي تم قياسها بصافي الأرباح بعد الضرائب حيـــث أظهرت الدراسة أن الأقساط المقبوضة وحجم الاستثمارات والإنتاجية تؤثر إيجابـــاً على ربحية شركات التأمين بينما نسبة التركز وحجم التعويضات المدفوعة ذات تأثـــير ســـلبي على ربحية شركات التأمين، وقد اتفقت هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية من حيث طبيعة اتجاه التأثير ما بين المتغير المستقل، والمتغير التابع من جهـــة ومـــن جهة أخرى مع فرضيات الدراسة باستثناء نسبة التركز ويعزى ذلك لعـــدم وجود شركات مسيطرة، أو محتكرة في سوق التأمين الأردني كما أن هيكلة اقـــرب مـــا يكون للمنافسة الاحتكارية، حيث بلـــغ متوســـط نسبة التركز الصناعي

(CR8, CR4) لســوق التأمين الأردني خلال فترة الدراسة (32.6%) (46%) على التوالـــي،كما تشير النتائج إلى أن تأثير حجم الأقساط المقبوضة على ربحية شركات التأمين أكبر من تأثير حجم الاستثمارات عليها، حيث يؤكد الجدول رقم (6) على أن الأربـــاح الفنـــية تشـــكل (75%) مـــن الأرباح المتحققة بينما شكلت أرباح النشاط الاســـتثماري (25%) ممـــا يعني أن شركات التأمين تعتمد في تحقيقها للأرباح على حجم الأقساط المقبوضة لأنواع التأمين المختلفة أكبر من اعتمادها على استثماراتها.

5.3 التوصيات

وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1-إعـــادة النظر في السياسة الاستثمارية لشركات التأمين، وتوجيه استثماراتها نحو الأوجه، والمجالات الأكثر ربحية.

2- تشـــجيع الاندماجات بين شركات التأمين ذات الربحية المنخفضة وتقديم الحوافز الضريبية المشجعة على ذلك.

3- تأسيس بنك للمعلومات التأمينية، يعمل على خدمة سوق التأمين الأردني وتسهيل تبادل المعلومات مع أسواق التأمين العربية، والأجنبية.

4- العمل على تأسيس شركة إعادة تأمين وطنية، حيث أن سوق التأمين الأردني يعتمد على شركات إعادة تأمين أجنبية.

5- دراسة إنشاء شركة إنتاجية، تساهم فيها شركات التأمين الأردنية تتولى توفير احتياجات المؤمن لهم، من قطع غيار السيارات، والآليات، والمعدات، مما يقلل من التكلفة التأمينية على شركات التأمين.

6- زيادة نسبة الأقساط المحتفظ بها من قبل الشركات لتمكينها من استغلالها في أوجه الاستثمار المختلفة لتغطية التزاماتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تخفيض حجم التعويضات المدفوعة بإتباع الأساليب العلمية في تقدير كلفة الضرر.

7- التوسع في البرامج التأمينية، وخصوصاً تأمينات الحياة ونشر الوعي التأميني بين المواطنين بالوسائل المختلفة سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبـــو جابـــر، عبد الرؤوف، (1998): **فرص الاستثمار في قطاع التأمين الأردني** ورقـــة عمـــل مقدمـــة خـــلال المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والمنعقد بعمان في الفترة (7-11 أيلول 1998) .

أبـــو جابـــر، عبد الرؤوف،(2001) : **قطاع التأمين في الأردن**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمـــر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والمنعقد بعمان في الفتـــرة (13- 15 أب 2001) .

السعيد ،معتز،(2001): **أثر تطبيق الايزو على الأداء والإنتاجية والقدرة التسويقية لشركات التأمين**، مجلة رسالة التأمين، السنة الخامسة العدد 2 نيسان 2002 .

العلـــي ، وجـــيه عـــبد الرسول، (1983): **الإنتاجية مفهومها و قياسها والعوامل المؤثرة فيها**، بيروت دار الطليعة، ط1 .

الكســـواني، الخطيـــب، (1999): **محـــددات الـــتركز الصـــناعي في المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 15 .

المصـــري ،محمـــد، (1998): **إدارة الخطر والتأمين المنظور النظري والعملي** دار زهران لنشر، ط 1 .

الهانســـي، مخـــتار، **مـــبادىء التأميـــن بيـــن الجوانب النظرية والأسس الرياضية** بيروت، دار النهضة العربية.

الاتحـــاد الأردنـــي لشركات التأمين،المملكة الأردنية الهاشمية،**التقرير السنوي لسوق التأمين في الأردن**، والمقدم إلى المؤتمر العام الثاني والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين والمنعقـــد في الجمهـــورية التونسيـــة في الفتـــرة (17-19 أذار 1998).

الاتحـــاد الأردني لشركات التأمين،المملكة الأردنية الهاشمية، **التقرير السنوي لسوق التأمين الأردني عن الفترة** (1997-1998) والمقدم إلى المؤتمر العام الثالث والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين والمنعقد في الإمارات العربية المتحدة في الفترة (28-30 آذار 2000).

الاتحـــاد الأردنـــي لشركات التأمين،المملكة الأردنية الهاشمية،**التقرير السنوي لسوق التأميـــن الأردني عن الفترة** (1999-2000) والمقدم إلى المؤتمر العام الربع والعشـــرين للاتحاد العام العربي للتأمين والمنعقـــــد في سلطنة عمـــان في الفتـــــــــرة (11-13أذار2002) .

الاتحـــاد الأردني لشركات التأمين،المملكة الأردنية الهاشمية، **التقرير السنوي لسوق التأمين في الأردن**،(2001) .

بـــد راوي عبد الرضا (1993): **دور شركات التأمين العراقية في الاقتصاد العراقي** مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 9،العدد 3 .

حمـــد، مـــبارك، **دراســـة تحليلية لواقع الإنتاجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية .

رمضـــان ، زيـــاد، (1984): **مبادىء التأمين : دراسة عن واقع التأمين في الأردن** ط2، الجامعة الأردنية .

عـــبد الله ،ســـلامة ،(1980) : **الخطر والتأمين،الأصول العلمية والعملية**، مصر مكتبة النهضة العربية، ط6 .

عـــبد المحمـــود، محمد، عبد الرحمن (1996): **مقدمة الاقتصاد القياسي**، جامعة الملك سعود، الرياض .

عنـــبر، عـــبد الباقي، (1990): **إدارة التأمين**،بغداد،جامعة البصرة،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر.

عـــلاء شفيق ،الراوي، (1980): **طرق قياس إنتاجية العمل**، ورقة عمل مقدمة للدورة الخاصـــة بالإنتاجـــية: المفهوم، العوامل المؤثرة، القياس، دور المنظمات لعمال الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي والمنعقدة في بغداد في الفترة (3- 28 /5/ 1980) .

القريشـــي، مدحت كاظم، (1980): **الكفاية الإنتاجية وطرق قياسها**، ورقة عمل مقدمة للدورة الخاصة بالإنتاجية: المفهوم، العوامل المؤثرة القياس دور المنظمات، لعمال الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي والمنعقدة في بغداد في الفترة (3- 28 /1980/5).

مديـــرية مراقـــبة أعمـــال التأمين، وزارة الصناعة والتجارة،المملكة الأردنية الهاشمية **التقرير السنوي السادس عـــن أعمال التأمين في الأردن** (1973-1981).

مديـــرية مراقـــبة أعمـــال التأميـــن، وزارة الصـــناعة والـــتجارة،المملكة الأردنـــية الهاشمية، **التقرير السنوي التاسع عن أعمال التأميـــن في الأردن** (1992-1989).

مديـــرية مراقـــبة أعمال التأمين، وزارة الصناعة والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية **التقرير السنوي العاشـــر عـــن أعمال التأمـــين في الأردن**(1991-1994).

مديـــرية مراقـــبة أعمـــال التأميـــن، وزارة الصـــناعة والـــتجارة، المملكـــة الأردنية الهاشـــمية، **التقرير السنـــوي الحادي عشر عن أعمال التأمين فـــي الأردن** (1993-1996).

نصـــر، عبد المحمود،1417هـ : **الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة** ، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1 .

هـــيكل،عـــبد العزيز، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان.

ب- المراجع الأجنبية

Al-Qatamin Ahmed ,(1995): **A Study of relationship Between market share and corporate performance in Jordanian insurance companies** , Abhath Al-yarmouk volt 4, no 3 , yarmouk university.

Arafat a beer (2001): **Insurance** ,export &finance bank, Jordan.

Bain, J.S. (1951): **Relation of profit rate to industry concentration** American manufacturing 1936 40.Quarterly Journal of Economics 65(3) ,293-324.

Bain , Joe S.(1956) : **Barriers to new competition** , Cambridge MA: Harvard University press .

B .T. Gale (1972) : **Market Share and Rate of Return** , Review of Eco. & St . 54, pp 412-423 .

Comanor, William S., and Wilson, Thomas A(.1967): **Advertising market Structure and performance**, Review of Economics And Statistics, 49(4) , 423-40 .

Dornbusch. r. And s. Fischer (1990): **macroeconomics** ,5th edition McGraw hill inc , new York .

Hall ,Marshall,and Weiss, Leonard W. (1967): **Firm Size and profitability**, Review of Economics And Statistics 49,319-31

J.Johnston (1997): **Econometric methods**, the mcgraw-hilcomp,inc,4th edition.

K.H.Borch 1992: **Economics of insurance** ,elsevier science publishers netherland,2nd edition.

Lawrence.S.Aft(1992):**Productivity measurement and improvement**,2nd edition, prentice hall.

Mark S. Dorfman 1994: **introduction to risk management & insurance** fifth, edition , prentice hall inc .

Mehr,Cammack And Rose (1985): **principles of insurance** eighth edition, Irwin inc.

M.civelek And M.Al-almi , **Concentration and profitability** Jordan yarmouk university,1991.

M.N.Mishra (1999):**Insurance Principles And Practice** S.Chand & Comp ltd , new delhi.

Nabulis sami(2002): **Insurance** , Atlas, Jordan.

R.barthwal (1988): **Industrial economics**, Wiley eastern limited new deili,2nd edition.

Schwartzman . David (1959): **The effect of monopoly on price** Journal of political Economy , 67(4), 352-62.

Singh and G . Whittington (1968): **Growth , Profitability and Valuation,** D. A . E , Occasional Paper NO . 7,Cambridge University Press.
Stephen martin (2002): **Advanced industrial economics,** backwell publishers,2nd edition.
W.G. Shepherd, (1972): **The elements of market Structure** Review of Economics And Statistics, 54(1) 25,37.
W.G.Shepherd (1985):**The economics of industrial organization** prentice-hall inc,2nd edition.
W.G. Shepherd (1972):**The Elements of Market Structure :An Inter - industry Analysis** , Southern Economic Journal 38, pp531-537 .